الأبعـاد الاقتصـادية
للثورة المصرية

أ. د. أسـامة محمد الفولـي (*)

(*) أستاذ قانون المالية العامة والاقتصاد – كلية القانون الكويتية العالمية.

مقـدمـة :

يمثل قيام الثورة المصرية في 25 يناير 2011، ونجاحها في إسقاط نظام استقر حكمه عقوداً طويلة، حدثاً فارقاً في التاريخ المصري المعاصر. وقد أحدث نجاح هذه الثورة، وخاصة بالصورة التي بدأت وانتهت بها، دوياً هائلاً ليس فقط في المنطقة العربية أو في منطقة الشرق الأوسط فحسب، وإنما امتد ليشمل العالم بأسره. ثم أعقب نجاح الثورة دخول البلاد في موجات متلاحقة من الأحداث المتلاطمة، ومازالت تتوالى حتى الآن، ومن المتصوَّر أنها ستستمر لفترة من الزمن ليست بالقصيرة في ضوء ما هو جار. وبالطبع فجرت هذه الثورة، في كل مكان وعلى جميع المستويات ومن المتخصصين وغير المتخصصين، سيلاً جارفاً من التحليلات في كافة الاتجاهات بحثاً عن أسبابها وأبعادها وآثارها.

ونظراً للصعوبات البالغة التي شهدها – ولا يزال – الاقتصاد المصري في أعقاب الثورة وحتى الآن التي رأينا تخصيص هذا البحث لمحاولة ألقاء الضوء عليها بنظرة موضوعية قدر الإمكان، على الأبعاد الاقتصادية المختلفة للثورة، وذلك من خلال تركيز التحليل على الفترة الممتدة من السنوات القليلة السابقة على قيام الثورة، وحتى نهاية الربع الأول من2013، حيث آخر بيانات حديثة متاحة وقت كتابة هذا البحث.

ويهدف هذا البحث إلى التركيز على تتبع الدور الذي لعبته العوامل الاقتصادية بشأن هذه الثورة للوقوف على أهمية هذا الدور ومداه، دونما إغفال لدور العوامل الأخرى بطبيعة الحال. ويهدف البحث كذلك إلى تتبُّع مؤشرات الاقتصاد الكلي المختلفة خلال فترة ما بعد الثورة مقارنة بالسنوات القليلة السابقة على قيامها، للوقوف على مدى تأثير حدث الثورة في ذاته وما تبعه من أحداث متلاحقة على هذه المؤشرات. وأخيراً يهدف البحث إلى الوقوف على ما إذا كانت هناك مظاهر إيجابية على الصعيد الاقتصادي يمكن رصدها خلال فترة ما بعد الثورة تتوافق والمطالب التي قامت من أجلها.

ومن ثم سيتم تناول نقاط البحث في المباحث الثلاثة الآتية:

- **المبحث الأول: الأسباب الاقتصادية المؤدية للثورة.**
- **المبحث الثاني: أهم المؤشرات الاقتصادية لفترة ما بعد الثورة.**
- **المبحث الثالث: أهم المظاهر الاقتصادية الإيجابية لفترة ما بعد الثورة.**

المبحث الأول

الأسباب الاقتصادية المؤدية للثورة

«عيش .....حرية.....عدالة اجتماعية» ذلك كان الشعار الرئيسي لثورة 25 يناير، والذي يعكس – في رأينا – الأسباب الجوهرية التي دفعت بالشعب ، وشبابه بصفة خاصة ، إلى الخروج والتظاهر والإصرار على إسقاط النظام القائم آنذاك وإنجاح ثورته.

وثورة 25 يناير، كأي ظاهرة اجتماعية أو طبيعية ، تتعدد أسبابها ، وإن اختلفت فيما بينها فى توقيتها ودرجة أهميتها ومدى تأثيرها. ويدرك المتابع للواقع المصري عشية قيام الثورة أن الأسباب الاقتصادية والاجتماعية – ضمن العديد من الأسباب الأخرى – لعبت دوراً رئيسياً فى إعداد الشعب وتهيئته للقيام بثورته عندما توافرت الأسباب الأخرى المباشرة التي دفعته للخروج والثورة في اللحظة التاريخية المحددة[1].

ومن ثم يمكننا – لأغراض التحليل – التفرقة بين ثلاثة أنواع من الأسباب، وهي:

- الأسباب الاقتصادية والاجتماعية الكامنة التي هيأت لقيام الثورة.
- الأسباب السياسية الكامنة التي هيأت للقيام بالثورة.
- الأسباب المباشرة لقيام الثورة ونجاحها.

وعلى رغم أن هذه الأسباب مجتمعة لعبت دوراً في تأجيج الغضب والتذمر والاستعداد والتهيؤ للاعتراض العلني والخروج للتظاهر ، إلا أننا نرى أهمية التفرقة في داخلها بين الأسباب ذات الطبيعة العامة المشتركة التي لعبت دورها بغض النظر عن انتماء المتظاهرين لمكان بذاته أو لمهنة محددة أو لطائفة معينة، وبين الأسباب

---

(1) انظر في الإشارة لأسباب قيام الثورة في مصر في إطار التحليل الخاص بأسباب سقوط الأمم)خاصة مقدمة الكتاب):
Daron Acemoglu and James A. Robinson: Why Nations fail? Crown Publishers, USA, 2012, pp

الخاصة المتعلقة بجماهير كل فئة أو طائفة أو منطقة جغرافية بالذات دون غيرهم، والتي دفعتهم للخروج والتظاهر دونما اعتبار لموقف من سواهم. ونرى من جانبنا أن النوع الثاني من الأسباب كان – ولا يزال – يلعب الدور الأهم فى استنفار الجماهير وحثها على الخروج للتظاهر والثورة.

المطلب الأول

أهم الأسباب الاقتصادية والاجتماعية الكامنة التي هيأت للقيام بالثورة

تراكم العديد من هذه الأسباب الاقتصادية والاجتماعية عبر عقود طويلة لتمهيد الطريق وتوفير الظروف المواتية لجعل جموع غفيرة من فئات الشعب المختلفة مهيأة للقيام بالثورة، وإن كانت حدّتها ووطأتها اشتدت وأخذت في التصاعد بسرعة كبيرة خلال السنوات القليلة السابقة على قيام الثورة. ومن بين أهم هذه الأسباب ما يلي :

- فشل نموذج النمو الذي تبنته حكومات النظام السابق، حيث تبنت الحكومة –منذ بداية التسعينات– برنامجاً للإصلاح الهيكلي وفقاً للوصفة المعروفة باسم «توافق واشنطن Washington Consensus»، وعجزت سياساتها الاقتصادية والاجتماعية – على رغم تحقيق بعض الإنجازات – عن التصدي للمشاكل الجوهرية المتعلقة باحتياجات الجماهير، وعن تحقيق خطوات تنموية ملموسة، وذلك في ظل غياب إستراتيجية تنمية اقتصادية واجتماعية قومية شاملة[1].

(1) كانت هذه السياسة محلاً للانتقاد الدائم، وكنموذج للدراسات التي تناولت بالتحليل الناقد السياسات والأوضاع الاقتصادية قبل الثورة انظر: د. محمد دويدار: «الحركة العامة للاقتصاد في ربع قرن – رؤية إستراتيجية– بين التبعية واقتصاد تجارة الشنطة»، دار نشر سطور الجديدة، القاهرة، 2010، د. عبد الخالق فاروق: «مأزق الاقتصاد المصري وكيفية الخروج منه»، دار الثقافة الجديدة، القاهرة، 2013. د. أشرف العربي:«الربيع العربي: مقاربة اقتصادية لفهم الدوافع واستخلاص الدروس»، المعهد العربي للتخطيط، المنتدى الإقليمي حول « اقتصاديات الربيع العربي « البحر الميت – المملكة الأردنية الهاشمية 17-18 ديسمبر 2012.
وانظر كذلك:
- Ahmed Farouk Ghoneim.(2013).- Prospects for Egypt's integration in the world economy after the 25th of January revolution: A political economy perspective 23, in The Arab Spring: Implications for Economic Integration, Edited by Michael Gasiorek, Centre for Economic Policy Research and Forum Euro-méditerranéen des Instituts de Sciences Économiques, 2013, pp.2427-.

- ارتفاع نسبة السكان تحت خط الفقر وزيادة حدته خاصة في الريف والصعيد وأطراف المدن، مع تفشي ظاهرة العشوائيات التي طالما حذَّر منها الخبراء باعتبارها قنابل موقوتة قابلة للانفجار في أي وقت.
- انتشار الفساد المالي وتعمق جذوره وتنوع آلياته على جميع المستويات، خاصة من قبل بعض قيادات ورموز وكبار أعضاء الحزب الوطني الحاكم في مصر قبل قيام الثورة، وفي ظل التزاوج المريب بين الثروة والسلطة [1]. ومن ثم تعرضت مصر – كغيرها من العديد من الدول النامية – لعملية نزف منتظم لمواردها المحدودة من العملات الصعبة، وإن اختلفت التقديرات بشأنها[2]. وفى ظل غياب الحساب والعقاب أجبر الجميع على التعايش مع كثير من صور هذا الفساد الذي زاد تعقده واستفزازه يوماً بعد يوم.
- انعدام التوازن في توزيع الإنفاق العام وخريطة الاستثمار، واستئثار العاصمة بالنصيب الأعظم على حساب بقية محافظات الجمهورية التي تركت في إهمال واضح، وبصفة خاصة محافظات الوجه القبلي.

---

(1)أنظر في الأمثلة المتعددة للتحالف بين الثروة والسلطة:د. بهجت قرني وآخرون: «الربيع العربي في مصر – الثورة وما بعدها»، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ص.-61 83.

(2) يقدر حجم الأموال المسروقة والمهربة من الدول النامية والدول في مرحلة التحول ما بين 20 إلى 40 بليون دولار سنوياً. أنظر في ذلك:

Theodore S. Greeberg, Linda M.Samuel, Wingate Grant, Larissa Gray: Stolen Asset Recovery: A Good Practices Guide For Non-Conviction Based Asset =Forfeiture, STAR, World Bank Publications, 2009, p.1

وأنظر في ذات الموضوع أعمال مبادرة البنك الدولي بالاشتراك مع مكتب الأمم المتحدة للجريمة والمخدرات والمعروفة باسم (ستار) Stolen Assets Recovery Initiative (STAR):

- Emile van der Does de Willebois, Emily M. HalterRobert, A. HarrisonJi Won Park, J.C. Sharman: The Puppet Masters: How the Corrupt Use Legal Structures to Hide Stolen Assets and What to do About It, World bank Publications, 2011
- Jean-Pierre Brun, Clive Scott Kevin M. Stephenson, Larissa Gray: Asset Recovery Handbook: A Guide for Practitioners, World bank Publications, 2011
- Evin M. Stephenson, Ric Power, Larissa Gray, Jean-Pierre Brun, Gabriele Dunker, Melissa Panjer Barriers to Asset Recovery: An Analysis of the Key Barriers and Recommendations for Action, World bank Publications, 2011

- تفشي مظاهر وصور الاستهلاك الترفي المستفز للنخبة، والتي زاد من وطأتها الضغط المكثف لأساليب التسويق ووسائل الإعلام الحديثة.
- زيادة صور غياب العدالة الاجتماعية، واتسعت هوة التفاوت بين دخول القطاعات المختلفة في الاقتصاد القومي مع اتساع الفوارق بين المستويات المختلفة للدخول، حتى في داخل المؤسسات الحكومية، بل وحتى في داخل المؤسسة الواحدة. ومن ثم اشتدت وطأة الشعور بالظلم والتهميش الاجتماعي، وذلك في ظل انتشار الوساطة والمحسوبية والامتيازات المخصصة لبعض الفئات دون غيرها والممارسات الطبقية المقيتة وتوريث الوظائف[1].
- ارتفاع معدلات البطالة بين الشباب وفي الريف والمناطق الفقيرة والفئات محدودة الدخل، خاصة مع تواضع مستوى خريجي مؤسسات التعليم العام، وضآلة فرصهم في الحصول على وظيفة في سوق العمل مقارنة بأقرانهم خريجي التعليم الخاص عالي المستوى- نسبياً - ومرتفع التكاليف في الجامعات والمدارس بمراحلها المختلفة .
- ارتفاع معدلات التضخم، وبصفة خاصة أسعار الغذاء والخدمات الأساسية. والمؤسف أن ذلك الارتفاع المستمر يحقق زيادات هائلة في دخول أفراد طبقة الرأسمالية التجارية والرأسمالية الطفيلية على حساب أصحاب الدخول الثابتة والمحدودة من الموظفين والعمال وغيرهم.
- التردي السريع والمستمر في مستوى المرافق والخدمات العامة الأساسية، خاصة الصحة والتعليم والإسكان ومياه الشرب النقية والصرف الصحي، وكذلك الأزمات المتلاحقة في توفير الاحتياجات المعيشية اليومية (الخبز – الغاز للاستهلاك المنزلي – الأدوية الضرورية...إلخ).
- الارتفاع السريع والمستمر لسقف التطلعات الاستهلاكية بصورة لا تتناسب

(1) انظر في مؤشرات اختلال العدالة الاجتماعية في مصر: د. إبراهيم العيسوي: «الآفاق المستقبلية لتحقيق العدالة والتنمية في اقتصاد العالم العربي – حالة مصر»، المعهد العربي للتخطيط ، المنتدى الإقليمي حول « اقتصاديات الربيع العربي « البحر الميت – المملكة الأردنية الهاشمية 17-18 ديسمبر 2012 ، خاصة الصفحات 45-50.

إطلاقاً مع مستويات الدخول، وذلك في ظل الإغراق الكثيف والمتواصل للبلاد بسيل جارف من الواردات من السلع الاستهلاكية المصحوبة بحملات إعلامية مكثفة، وهذا أمرٌ أدَّى إلى سقوط أعداد متزايدة من السكان في فخ الاستدانة تحت وطأة الغواية بالبيع بالتقسيط، وباتت السجون تستقبل أعداداً متزايدة من المتعثرين العاجزين عن السداد من أصحاب الدخول المحدودة.

المطلب الثاني

أهم الأسباب السياسية الكامنة التي هيأت للقيام بالثورة

تبلور أغلب هذه الأسباب وازداد ترسخه بالتدريج في تصاعد مذهل طيلة السنوات القليلة التي سبقت قيام الثورة. ونرى أن أهم هذه الأسباب يتمثل فيما يلي:

- تصاعد الرفض الشعبي لفكرة احتمال ترشح الرئيس السابق محمد حسنى مبارك لفترة رئاسية أخرى، بعدما مكث في الحكم طيلة ثلاثين عاماً، خاصة بعد تواتر أنباء تدهور حالته الصحية، وانحسار سيطرته على مقاليد الأمور لصالح نجله السيد/ جمال مبارك.
- تصاعد الرفض الشعبي لفكرة التوريث في ظل تصاعد مظاهر إعداد النجل لخلافة أبيه واحتدام الجدل حول ذلك.
- تصاعد حدة الاعتراض على شيوع الفساد السياسي، في ظل سيطرة الحزب الوطني كلاعب أوحد في ملعبٍ سياسيٍ فارغٍ وجماهير غفيرةٍ صدورها موغرة، خاصة مع تواتر الأخبار والشائعات عن وقائع فساد مالي من قبل وزراء في حكومة رجال الأعمال (والتي أصرَّ الرئيس السابق على عدم تغييرها في عناد غريب) وكبار مسؤولين وسياسيين منتمين للحزب الوطني.
- تصاعد حدة التذمر إزاء العنف الممارس من قبل جهاز الشرطة (خاصة جهاز

أمن الدولة) تجاه المواطنين بصفة عامة، والمعارضين بصفة خاصة، وأعضاء جماعة الأخوان المسلمين بصفة أخص.

- أدى التطور المذهل والمتسارع في تكنولوجيا الاتصالات وتداول المعلومات وشبكات التواصل الاجتماعي إلى تصاعد الوعي السياسي لدى الشباب، خاصة أبناء الطبقة المتوسطة، واطلاعهم على الحركات الشعبية التي هبَّت في الدول الأخرى للمطالبة بالحق في الحرية والممارسة الديمقراطية. يضاف إلى ذلك انخراط أعداد ليست بالقليلة من أولئك الشباب في برامج تدريبية داخل وخارج البلاد تم تمويلها من برامج المعونة الأوروبية والأمريكية بغرض التدريب على تنمية وعي الجماهير وقيادتها لممارسة حقوقها الديمقراطية.
- سمح نظام الحكم السابق- غير الديمقراطي - بهامش من الحرية للأصوات المعارضة لإضفاء مسحةٍ من الديمقراطية تمكنه من أن يحاجج بها في مواجهة الانتقادات الخارجية الموجهة له، إلا أن هذا الهامش ساهم بشكل كبير في كشف الكثير من عورات النظام، وهذا أدى إلى الاتساع المستمر لدائرة المعارضين على جميع المستويات، وأوغر الصدور، وأجج من حالة الاحتقان، وهيأ النفوس للتطلع ليوم الخلاص.

المطلب الثالث

أهم الأسباب المباشرة لقيام الثورة ونجاحها

تطورت هذه الأسباب بسرعة كبيرة فى الشهور القليلة السابقة عل مظاهرات يوم 25 يناير 2011، واستمر تصاعدها بشكل درامي حتى ساعة إعلان التنحي في 11 فبراير 2011 ويتمثل أهمها - في رأينا - في ما يلي:

أ- لعبت شبكات التواصل الاجتماعي دوراً رئيسياً في النقل الفوري للأخبار والحشد السريع للشباب الغاضب.

ب- التناقل السريع والمكثف لأخبار مقتل خالد سعيد وسيد بلال، من جراء التعذيب

في أقسام الشرطة ومقار أمن الدولة، وذلك من خلال شبكات التواصل الاجتماعي (لعب موقع «كلنا خالد سعيد» على شبكة الإنترنت دوراً كبيراً في الحشد للثورة).

ج – أحداث انفجار كنيسة القديسين في الإسكندرية في صلاة عيد الميلاد، وسقوط 22 قتيلاً وعشرات الجرحى، الأمر الذي أثار حفيظة جموع الأقباط في جميع ربوع مصر والعالم.

د – التزوير المفضوح لانتخابات مجلس الشعب في أكتوبر 2010 لصالح مرشحي الحزب الوطني، تحت سمع وبصر رئيس الحزب (الرئيس السابق محمد حسنى مبارك)، وبإدارة نجله وفريقه المقرب من قادة الحزب.

هـ – نجاح الثورة في تونس في إسقاط الرئيس زين العابدين بن علي، على نحو أغرى الثائرين بإمكانية تكرار حدوث ذلك في مصر.

و – العنف المفرط للشرطة في قمع مظاهرات 25 يناير.

ز – انهيار جهاز الشرطة في يوم 28 يناير، وسقوط أعدادٍ كبيرةٍ من الشهداء، واحتراق العديد من الأقسام، وسيادة الفراغ الأمني.

ح – العناد المطلق في الاستجابة لمطالب الجماهير الغاضبة، والفشل الذريع في رد الفعل، والتعامل مع الموقف وتطورات السريعة المتلاحقة، حيث تم اتخاذ قرارات وإصدار بيانات وارتكاب أفعال (موقعة الجمل مثلاً) لم تزد الموقف إلا اشتعالاً، وهذا أدى إلى ارتفاع سقف المطالب يوماً بعد يوم حتى وصل إلى الإصرار على إسقاط النظام ورحيل الرئيس.

ط – امتناع الجيش منذ البداية عن الصدى للمتظاهرين، ثم انحيازه الكامل للثورة.

هذه في مجملها أهم الأسباب التي أدت – في رأينا – إلى قيام ثورة 25 يناير، وبالنظر إلى الأسباب الاقتصادية الكامنة نرى أن غالبيتها (إن لم يكن جميعها) لا يزال قائماً، ولم يحدث بشأنها تغييرات جذرية محسوسة، ومن ثم فإن استمرارها يوفر مناخاً خصباً لاستنفار الجماهير وحشدها من جديد.

المبحث الثاني

أهم المؤشرات الاقتصادية لفترة ما بعد الثورة

كان للأوضاع والأحداث التي سادت في مصر بعد نجاح الثورة أثر سلبي- بصفة عامة- على عديد من المؤشرات الاقتصادية، وهذا قد يدفع بالبعض إلى إضفاء نوعٍ من الحكم المتسرع بشأن جدوى هذه الثورة والتشكيك في قدرتها على تحقيق الأهداف التي قامت من أجلها.

من هنا رأينا ضرورة تتبُّع تطور أهم المؤشرات الاقتصادية الكلية لفترة ما بعد قيام الثورة ونجاحها، مقارنة بفترة السنوات القليلة التي سبقت قيامها، وذلك للوقوف على حقيقة ومدى التغير الذي حدث، وللتعرف على أهم الدلالات التي تعكسها تلك التغيرات، محاولين في النهاية تحديد مدى المسؤولية عن المؤشرات الاقتصادية السلبية لفترة ما بعد قيام الثورة.

المطلب الأول

المؤشرات الاقتصادية الكلية

لمتابعة أهم المؤشرات الاقتصادية الكلية المعبرة عن حقيقة تطور الأوضاع الاقتصادية في الفترة القصيرة التي مرت منذ قيام الثورة، مقارنة بتلك الأوضاع السائدة خلال السنوات القليلة التي سبقت قيامها[1]، يمكننا أن نميِّز بين أهم المؤشرات الاقتصادية الداخلية، وبين مؤشرات ميزان المدفوعات[2].

(1) انظر في المقارنة بين الأوضاع الاقتصادية قبل وبعد الثورة، المركز المصري للدراسات الاقتصادية: الاقتصاد المصري ، «التحديات الحالية والرؤية المستقبلية.

(2) اعتمدنا بشكل رئيسي في كتابة هذا الجزء على البيانات المنشورة من قبل البنك المركزي المصري في تقاريره السنوية المختلفة وفي مجلته الاقتصادية ربع السنوية.

أولاً: المؤشرات الاقتصادية الداخلية

- تراجع معدل النمو بشدة من 5.1 % فى نهاية يونيو2010، إلى 1.9 % في 1911 (سنة الثورة)، ثم بدأ في الارتفاع قليلاً ليصل إلى 2.2 % في نهاية يونيو 2012، وإلى 2.3 % في نهاية الربع الأول من 2013.
- زاد عجز الميزانية بصورة كبيرة ومطَّردة حيث ارتفع من 98 مليار جنيه في نهاية يونيو 2010، إلى 176 مليار جنيه في نهاية مارس 2013.
- زاد معدل البطالة بشكل محسوس، حيث أرتفع من 9 % في 2010، ليصل إلى 13.4 % في الربع الأول من 2013.
- زاد صافي الدين العام المحلي من 889 بليون جنيه مصري في نهاية يونيو 2010، إلى 1460 بليون جنيه مصري في نهاية مارس 2013.
- تراجع معدل التضخم من 10.1 % في نهاية يونيو 2010، إلى 7.3 % في نهاية يونيو 2012 ليرتفع من جديد إلى 10.4 % في نهاية الربع الثالث من 2013.
- زادت ودائع البنوك – بصفة عامة – من 892.5 بليون جنيه في نهاية يونيو2010، إلى 1023 بليون جنيه في نهاية يونيو 2012. كذلك زادت الودائع بالعملة الأجنبية من 206.4 بليون جنيه، إلى 245.7 بليون جنيه في ذات المدة، لتواصل الارتفاع إلى 280.2 بليون جنيه في نهاية الربع الأول من 2013.
- زادت الإيرادات الضريبية من170.5 بليون جنيه في نهاية يونيو 2010، إلى 207.4 بليون جنيه في نهاية يونيو 2012.
- زادت المرتبات والأجور من 85.4 بليون جنيه في نهاية يونيو 2010، إلى 122.8 بليون جنيه في نهاية يونيو 2012.
- شهدت الفترة من يناير 2011 إلى يونيو 2012 انخفاضا في جميع المؤشرات السعرية للبورصة (EGX20 Capped، EGX30، EGX70، EGX100)، ثم اتجهت كافة هذه المؤشرات إلى الارتفاع مرة أخرى في الفترة من بداية يوليو2012، إلى نهاية الربع الأول من 2013.

تطور المؤشرات الاقتصادية الكلية الداخلية في مصر 2005-2013 (بليون جنيه مصري)									
نهاية يونيو	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013 (31 مارس)
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي %	4.6	6.9	7.1	7.2	4.7	5.1	1.9	2.2	2.3
معدل البطالة %	10.3	9.5	8.9	8.4	9.4	9	11.8	12.6	13.4
معدل التضخم %	4.7	7.2	8.6	20.2	9.9	10.1	11.8	7.3	7.4
عجز الميزانية	51.6	50.4	54.7	61	71.8	98	134.4	167.4	175.9
الناتج المحلي الإجمالي %	9.6	8.2	7.5	6.8	6.9	8.1	9.8	10.8	10.1
صافي الدين العام المحلي	504.9	587.4	631	658.3	755.3	889	1044.9	1238.1	1460.5
الناتج المحلي الإجمالي %	92	96.1	87.1	74.3	74.5	73.7	76	80.3	82.2
الإيرادات الضريبية	75.8	97.8	114.3	137.2	163.2	170.5	192.1	207.4	
الأجور والمرتبات	41.5	46.7	52.2	62.8	76.1	85.4	96.3	122.8	
ودائع البنوك	519.6	568.8	650	747.2	809.7	892.5	957	1023	114.4
الودائع بالعملة الأجنبية	150.6	167.7	186.6	195.1	211.1	206.4	232.1	245.7	280.2

– المصدر: البنك المركزي المصري : التقرير السنوي – أعداد متفرقة

ثانياً : مؤشرات ميزان المدفوعات

من بين أهم مؤشرات ميزان المدفوعات المعبِّرة عن حقيقة تطور الأوضاع الاقتصادية في الفترة القصيرة التي مرت منذ قيام الثورة، مقارنة بتلك الأوضاع السائدة خلال السنوات القليلة التي سبقت قيامها، يمكننا أن نرصد ما يلي:

- تراجع رصيد الاحتياطيات بالعملات الأجنبية من 35.2 بليون دولار في نهاية يونيو 2010، إلى 14.9 بليون دولار في نهاية يونيو 2013[1]، ثم وصل إلى 18.6 بليون دولار في نهاية أكتوبر 2013[2].
- زاد الدين العام الخارجي من 31.5 بليون دولار في يونيو 2010، إلى 38.4 بليون دولار في نهاية مارس 2013، علماً بأن هذه الزيادة ترجع بصفة أساسية إلى ودائع دولة قطر لدى البنك المركزي[3].
- بالنسبة للميزان التجاري، زاد العجز من 25.1 بليون دولار في نهاية يونيو 2010 (ومثيله تقريباً في نهاية يونيو 2009) إلى 31.7 بليون دولار في نهاية يونيو 2012 (بلغ العجز 23.8 بليون دولار في نهاية مارس 2013)، ويرجع ذلك إلى أن الزيادة المحدودة في قيمة الصادرات (من 25.1 إلى 27 بليون دولار خلال المدة) لم تستطع تغطية الزيادة في قيمة الواردات (من 49 إلى 58.7 بليون دولار خلال المدة).
- بالنسبة لميزان العمليات الجارية، زاد العجز من 4.3 بليون دولار نهاية يونيو 2010، إلى 7.9 بليون دولار في نهاية يونيو 2012 (وصل العجز3.9 إلى بليون دولار في نهاية مارس 2013)، علماً بأنه حقق عجزاً أيضاً في نهاية يونيو 2009 قدره 4.4 بليون دولار، وبعدما كان يحقق فائضاً طيلة السنوات الخمس السابقة على 2009.

---

(1) البنك المركزي المصري – المجلة الاقتصادية – المجلد الثالث والخمسون – العدد الثالث – ص.65.

(2) موقع البنك المركز المصريwww.cbe.org.eg

انظر التفاصيل في:

S&P Capital 1Q, McGraw Hill Financial, Global Sovereign Report, Credit Risk Report, Different Reports

(3) البنك المركزي المصري – المجلة الاقتصادية – المجلد الثالث والخمسون – العدد الثالث – ص.89.

- بالنسبة لميزان المعاملات الرأسمالية والمالية، تحول من فائض قدره 8.3 بليون دولار في نهاية يونيو 2010 (أستمر هذا الفائض طيلة السنوات الخمس السابقة)، إلى عجز قدره 4.2 بليون دولار في نهاية يونيو 2011، ثم تقلص العجز ليقتصر على 1.4 بليون دولار في نهاية يونيو 2012، ليتحول إلى فائض من جديد وصل إلى 4.3 بليون دولار في نهاية مارس 2013.
- زادت إيرادات قناة السويس من 4.5 بليون دولار في نهاية يونيو2010، إلى 5.2 بليون دولار في نهاية يونيو 2012.
- زادت تحويلات المصريين العاملين في الخارج من 9.5 بليون دولار في نهاية يونيو 2010، إلى 17.8 بليون دولار في نهاية يونيو 2012 (وصلت إلى 13.8 بليون دولار في نهاية مارس 2013).
- انخفضت إيرادات السياحة من 11.5 بليون دولار في نهاية يونيو 2010، إلى 9.4 بليون دولار في نهاية يونيو 2013. ويرجع ذلك بالطبع إلى الانخفاض في أعداد السائحين والليالي السياحية خلال المدة، وإن كانت هذه الأعداد بدأت في الزيادة مرة أخرى.
- تراجعت الاستثمارات الأجنبية المباشرة من 6.7 بليون دولار في نهاية يونيو 2010، إلى 2.1 بليون دولار في نهاية يونيو 2012، علماً بأنها كانت قد وصلت إلى 13.2 بليون دولار في نهاية يونيو 2008.
- أرتفع المؤشر العالمي«لمبادلات التعثر الائتماني لمدة خمس سنوات 5–years Credit Default Swap» من 240 نقطة في نهاية ديسمبر2010، إلى 635 نقطة في 2011، ثم انخفض إلى 480 نقطة في نهاية ديسمبر 2012، ليرتفع مرةً أخرى في نهاية الربع الثالث من 2013 إلى 672 نقطة [1].

---

1 - أنظر التفاصيل في :

S&P Capital 1Q, McGraw Hill Financial, Global Sovereign Report, Credit Risk Report, Different Reports.

- ارتفع سعر صرف الدولار الأمريكي أمام الجنيه المصري (وبالتبعية أمام بقية العملات الأجنبية)، من 5.69 جنيهاً للدولار الواحد في نهاية يونيو 2010 إلى 6.79 جنيهاً للدولار الواحد في نهاية الربع الأول 2013، ليصل إلى 6.90 جنيهاً تقريباً في أول ديسمبر 2013 .

تطور مؤشرات ميزان المدفوعات في مصر 2005-2013 (بليون دولار)									
نهاية يونيو	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013 31 مارس
الاحتياطات	19.3	22.9	28.6	34.6	31.3	35.2	26.6	15.5	13.4
الدين العام الخارجي	-	29.6	29.9	33.9	31.5	33.7	34.9	34.4	38.4
ميزان العمليات الجارية	2.9	1.7	2.3	0.9	(4.4)	(4.3)	(6.1)	(7.9)	(3.9)
الميزان التجاري	(10.4)	(12)	(16.3)	(23)	(25.2)	(25.1)	(27.1)	(31.7)	(23.8)
ميزان العمليات الرأسمالية والمالية	3.4	3.5	0.8	7.6	2.3	8.3	(4.2)	(1.4)	4.3
الواردات السلعية	(24.2)	(30.4)	(28.3)	(52.3)	(50.3)	(49)	(54.1)	(58.7)	(43.6)
الصادرات السلعية	13.8	18.4	22	29.3	25.1	23.9	27	27	19.8
إيرادات قناة السويس	3.3	3.6	4.2	5.2	4.7	4.5	5.1	5.1	3.8
تحويلات المصريين العاملين بالخارج	4.4	5	6.3	8.4	7.6	9.5	12.3	17.8	13.8
إيرادات السياحة	6.4	7.2	8.2	10.8	10.5	11.6	10.6	9.4	8.1
الاستثمار الأجنبي المباشر	3.9	6.1	11.1	13.2	8.1	6.8	2.2	2.1	1.4
سعر صرف الدولار بالجنيه المصري (واحد جنيه مصري)	5.78	5.76	5.7	5.3	5.6	5.69	5.97	6.06	6.79
نسبة خدمة الدين العام الخارجي إلى الصادرات(%)	9.4	8.5	5.9	4.6	6.4	5.5	5.7	6.1	

– المصدر: البنك المركزي المصري : التقرير السنوي – أعداد متفرقة

المطلب الثاني

أهم دلالات المؤشرات الاقتصادية

هناك العديد من الدراسات التي تناولت بالتحليل الآثار الاقتصادية لحالات الاضطرابات السياسية والاجتماعية الشديدة[1]. وقد انتهت دراسة حديثة إلى أنه عادة ما يصاحبها تدهورٌ شديدٌ في مؤشرات الاقتصاد الكلي، وبصفة خاصة الخسائر الكبرى التي تلحق بالناتج على نحو يخلق فجوةً كبيرةً قد تدوم لفترة تصل إلى خمس سنوات، في الوقت الذي تتسم فيه عملية عودة الانتعاش الاقتصادي بالبطء، كذلك فإن هذه الآثار ليست قاصرة على الحالة المصرية وإنما تمتد إلى باقي دول الربيع العربي[2].

أولاً : إن أي تقييم موضوعي للتغيرات التي لحقت بمؤشرات الاقتصاد الكلي، يتعين أن يضع في اعتباره مدى عمق الهزة العنيفة التي تعرض لها الاقتصاد (والمجتمع ككل) المصري فى أعقاب حدث تاريخي بقدر ثورة 25 يناير، إن تلك الهزة

---

(1) هناك العديد من الدراسات إلى تناولت بالتحليل الآثار الاقتصادية المصاحبة لحالات عدم الاستقرار السياسي، ومن بينها ما يلي:

- Aisen, A. and Veiga, F.J. (2011). - How Does Political Instability Affect Economic Growth?- , IMF Working Papers, WP/1112/.
- Burke, P.J., and Leigh, A. (2010). - Do Output Contractions Trigger Democratic Change?-, American Economic Journal: Macroeconomics, Vol. 2(4), pp. 124–57.
- Credit Suisse Research Institute. (2011). - From Spring to Revival: Regime Change and Economic Transformation-, pp. 10–14.
- Freund, C., and Jaud, M. (2013). Regime Change, Democracy and Growth, CEPR Discussion Paper 9282.

(2) انظر لمزيد من التفاصيل في الآثار الاقتصادية للربيع العربي:

- Padamja Khandelwal and Agustín Roitman.(2013).- The Economics of Political Transitions: Implications for the Arab Spring, IMF Working Paper WP/1369/, p.10
- Oliver Masetti, Kevin Körner, Magdalena Forster and Jacob Friedman, Frankfurt am Main. (2013).- Arab Spring (2013): Two Years of Arab Spring, Consensus Economics, 21 October 2013, www.consensuseconomics.com

وللمقارنة بين مصر وغيرها من الدول العربية بشان التداعيات الاقتصادية للربيع العربي أنظر: أحمد يوسف أحمد ونيفين مسعد (تحرير) وآخرون:»حال الأمة العربية **2012**--**2013** مستقبل التغيير في الوطن العربي- مخاطر داهمة»، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، **2013**، ص.**263**-**280**.

ترتَّب عليها تقويض أركان نظام دام واستقر عقوداً طويلة، ومن المتوقع والمفروض أن يترتَّب عليها تغييرات جذرية تنعكس بدورها على النتائج والمؤشرات الاقتصادية المختلفة، سواء في المدى القصير أو على كلٍ من المدى المتوسط والطويل.

ثانياً : كان الشاغل الرئيسي للقائمين على الحكم في هذه الفترة هو المواجهة اللحظية للأحداث المتلاحقة داخلياً وخارجياً وعلى جميع الأصعدة، وهذا أدى إلى استنفاد الجهود والأموال في "إطفاء الحرائق" على حساب قواعد الإدارة الاقتصادية الرشيدة.

ثالثاً : إن كثيراً من النتائج السلبية التي تحملها بعض المؤشرات لفترة ما بعد الثورة، لم تكن إلا امتداداً وتواصلاً لذات الاتجاه الذي كان سائداً قبل الثورة، والواقع أن هذه النتائج تعكس مدى الهشاشة التي يعاني منها الاقتصاد المصري بصفة عامة من جراء السياسات الاقتصادية التي كانت متبعة في ظل النظام السابق.

رابعاً : لا شك أن انخفاض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي يُعَدُّ من أهم المؤشرات المثيرة للقلق، خاصة بعد نزوله إلى مستوى غير مسبوق مسجلاً 1.9 % فئ يونيو 2011. لكن يلاحظ أنه قد اتجه إلى الصعود من جديد مسجلاً 2.2 % في يونيو 2012، ثم 2.3 % في نهاية الربع الأول من 2013 [1]. وجدير بالذكر أن هذا المعدل كان قد اتخذ اتجاهاً للانخفاض في 2009 و2010 (4.7 % و5.1 %على التوالي) بعد المعدلات المرتفعة – نسبياً – التي حققها فى 2006 و2007 (7.1 % و7.2 % على التوالي)، والواقع أن عدم استقرار الأوضاع السياسية والأمنية لعب دوراً أساسياً في التأثير بشكلٍ سلبي على انتظام عجلة الإنتاج في كافة القطاعات، ومن ثم فمن المتوقع أن يستمر الاتجاه الصعودي لمعدل النمو مع عودة الاستقرار السياسي والأمني،

---

(1) قدرت دراسة حديثة لبنك HSBC خسائر الناتج المحلى الإجمالي لدول الربيع العربي (مصر وتونس وليبيا والبحرين وسوريا والأردن ولبنان) في الفترة 1011–2014 بحوالي 800 بليون دولار. انظر:

Asa Fitch.(2013).- Arab Spring Puts $ 800 Billion Damper on Middle East Economics, Wall Street Journal, Europe Edition, October 10, 2013.

والعكس بالعكس[1].

خامساً : تعد الزيادة المستمرة في عجز الميزانية أيضاً من أهم المؤشرات المثيرة للقلق، حيث وصل العجز إلى 175.9 بليون جنيه مصري في نهاية الربع الأول من 2013، وبما يمثل 10.1 % من الناتج المحلي الإجمالي (مقابل 98 بليون جنيه في نهاية يونيو 2010 بنسبة 8.1 % من الناتج المحلى الإجمالي)، وعلى رغم أن الإيرادات الضريبية استمرت في الزيادة في فترة ما بعد الثورة فإنها لم تستطع (مع بقية الإيرادات الأخرى) ملاحقة المعدلات الأكثر ارتفاعاً للزيادة في جانب النفقات العامة، وبصفة خاصة البنود الثلاثة التي تمثِّل حوالي 80 % من إجمالي المصروفات، وهي البند الخاص بفوائد الدين العام، وبند الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية، وبند الأجور وتعويضات العاملين (على سبيل المثال: زادت الإيرادات الضريبية بنسبة 21.6 % من يونيو 2010 إلى يونيو2012، مقابل زيادة في الأجور بلغت 64 % خلال نفس الفترة[2]، وهنا تجدر الإشارة إلى أن ظاهرة العجز كانت في تصاعد مستمر طيلة العقد السابق على الثورة، وكانت محل هجومٍ وانتقادٍ شديدين سواء من قبل الخبراء الاقتصاديين أو المعارضين السياسيين، ويتضح ذلك من ارتفاع العجز كقيمة وكنسبة من الناتج المحلى الإجمالي، ومن ثم فإن أسباب العجز – في فترة ما بعد الثورة – كانت ناشطةً وفاعلةً من قبل ، وإن زادت حدتها نتيجة للظروف التي سادت بعد نجاح الثورة.

---

(1) الأوضاع في تونس ومصر اليوم شبيهة بما حدث في إندونيسيا عام ١٩٩٨ عندما أطاحت الثورة الشعبية بالرئيس سوهارتو بعدما حكم البلاد مدة 31 سنة، وخلال فترة السنتين بعد تغير النظام، تفاقمت عوامل عدم اليقين وتراجعت معدلات النمو الاقتصادي، غير أنه مع انتهاء المرحلة الانتقالية هذه تحسنت الأوضاع بشكل مطرد، وسجلت معدلات نمو مرتفعة وصلت في المعدل إلى 4.8 % سنوياً خلال الفترة بين عام 2000 وعام 2010 لتعكس الآثار الإيجابية للسياسات الاقتصادية والمالية التي وضعها النظام السياسي الجديد موضع التنفيذ. أنظر في ذلك:

– د. هنرى عزام : الربيع العربي في حاجة إلى ثورة اقتصادية ، الاقتصادية ، العدد 6545 في 11/ 9/ 2011.

(2) انظر في تحليل تطورات السياسة المالية والنقدية لفترة ما بعد الثورة في مصر:

Heba Talla Atef Sayed Emam : Monetary and Fiscal Policies Post 25th January Revolution: Fighters against Windmills, First Graduate Conference: Egypt in the Arab Spring: Perspectives from Economics and Democratization Studies, London School of Economics, London, 28 September 2012

سادساً : تعد الزيادة الكبيرة في صافي الدين العام المحلي أيضاً مقلقة للغاية حيث وصل في نهاية الربع الأول من 2013 إلى1460 بليون جنيه ممثلاً 80.2 % من الناتج المحلي الإجمالي (مقابل 889 بليون جنيه في نهاية 2010 تمثل 73.7 % من الناتج المحلي الإجمالي). وكما أشرنا من قبل فإن زيادة مدفوعات خدمة الدين تلعب دوراً رئيسياً في زيادة عجز الميزانية، وهذا يدفع بالسياسة المالية إلى الدخول في حلقة شيطانية مفرغة. من هنا نرى أن الزيادة التي حدثت في فترة ما بعد الثورة تعود في الأساس إلى السياسة المالية للنظام السابق التي توسعت في الاقتراض العام الداخلي، على نحو أدى إلى زيادة حجم مدفوعات خدمة الدين العام المحلي، وأدت بالتالي إلى زيادة عجز الميزانية وهذا أدى في النهاية إلى الاضطرار للجوء لمزيد من الاقتراض لمواجهة النفقات الملحة، وفي مقدمتها مدفوعات خدمة الدين.

سابعاً : تعد السياسات الاقتصادية للنظام السابق مسؤولة بشكلٍ رئيسيٍ عن ارتفاع معدلات البطالة للحد الذي جعلها – في رأينا – أحد الأسباب الكامنة الرئيسية التي مهَّدت للثورة وحشدت الجماهير لإنجاحها، وبالطبع، وفي ظل الظروف التي مرت بها البلاد، كان من المتوقع أن تزيد أيضاً معدلات البطالة – المرتفعة أصلاً – حيث وصلت إلى 13.4 % في نهاية أكتوبر 2013 (مقابل 11.8 % في نهاية يونيو 2010). وعلى رغم ذلك فإن الأمل معقودٌ على تحقق الاستقرار السياسي والأمني بما يوفر المناخ المناسب لعودة دولاب الإنتاج إلى مساره الطبيعي، وزيادة معدلات التشغيل مع زيادة معدلات الاستثمار المحلي والأجنبي وفقاً لسياسات اقتصادية تضع في مقدمة اعتباراتها التوسع في خلق فرص العمل.

ثامناً : على رغم كل الشائعات حول الوضع المالي للدولة، وعلى رغم كل مظاهر القلق وعدم الاستقرار، فإن استمرار الزيادة في الودائع في البنوك – سواء بالجنيه المصري أو بالعملات الأجنبية – من جانب، وفي مستويات إقراض القطاعين العام والخاص من جانب آخر، يعد من الظواهر الإيجابية خلال فترة ما بعد الثورة.

تاسعاً : بالطبع يُعد التراجع الكبير في حجم الاحتياطيات الدولية من أهم

المؤشرات المقلقة وأكثرها إثارة للنقد، خاصة بعد الهبوط إلى أدنى مستوى له في نهاية الربع الأول من 2013 برصيد متواضع قدره 13.4 بليون جنيه، وبعد ما كان قد وصل في نهاية يونيو 2010 إلى أعلى مستوياته خلال العقد الأخير برصيد قدره 35.2 بليون جنيه.. ويرجع هذا التراجع بصفة أساسية إلى الخروج المكثف لرؤوس الأموال بالعملة الأجنبية (بحجم كبير في 2011 وبحجم أقل في 2012)، ولانخفاض التدفقات الصافية للاستثمار الأجنبي المباشر، ولزيادة حجم الواردات السلعية بمعدل أكبر من معدل زيادة الصادرات السلعية، ولتراجع إيرادات السياحة، وعلى رغم أن عودة الاحتياطيات للصعود التدريجي مرة أخرى قد يبعث قدراً من الاطمئنان (حيث وصلت إلى 18.6 بليون دولار في نهاية الربع الثالث من 2013)[1]، إلا أنه ينبغي مراعاة أن ذلك كان راجعاً إلى ظروف استثنائية تمثلت في الدعم العربي المقدم من قطر في مرحلة أولى (قبل 30 يونيو 2013)، ثم الكويت والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة في المرحلة الثانية (بعد 30 يونيو 2013). وهكذا نجد برهاناً جديداً على العلاقة الوطيدة بين الموقف السياسي للدولة وبين تدفقات الدعم الخارجي.

عاشراً : لا تمثل الزيادة في الدين الخارجي عنصر قلق – في الوقت الراهن على الأقل – نظراً لارتباطها بالودائع العربية لدى البنك المركزي المصري، والتي جاءت كطوق نجاة في ظروف مالية عسيرة، وأودعت وفقاً لشروط خاصة للغاية. كذلك فإن نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي لم تزد كثيراً عما كانت عليه في السنوات الأخيرة قبل قيام الثورة، يضاف إلى ذلك أن المؤشر الخاص بنسبة مدفوعات خدمة الدين إلى حصيلة الصادرات لا يزال في الحدود الآمنة، وهو أحد المؤشرات الهامة التي تبين مدى العبء الذي يمثله الدين الخارجي على الاقتصاد القومي، وعلى المتحصلات من العملة الصعبة بصفة خاصة.

حادي عشر: يلعب ارتفاع المؤشر العالمي، «مقايضات التعثر الائتماني لمدة

(1) انظر الصفحة الرئيسية لموقع البنك المركزي المصري www.cbe.org.eg

خمس سنوات» Credit Default Swaps (CDS)5–YEAR دوراً سلبياً في تقييم الوضع المالي والائتماني للدولة (والاقتصادي بصفة عامة)، خاصة بعد وصوله إلى مستويات غير مسبوقة (672 نقطة في نهاية الربع الثالث من2013)، الأمر الذي يوثر في تدفقات الاستثمار الأجنبي للبلاد، ويعد هذا المؤشر الآن من أفضل المؤشرات السوقية لقياس مدى المخاطر السيادية ويسيطر بشكل رئيسي على محتوى المعلومات التي تقدمها أكثر مؤشرات أسواق المال ذيوعاً [1].

ثاني عشر: جاء التغير في تدفق الودائع العربية من جانب [2]، ووقف المعونة الأمريكية من جانب آخر ليضيفا برهاناً جديداً على عظم وحاكميه الدور السياسي فى تحديد تدفقات الدعم الخارجي كماً ونوعاً وزمناً، وهذا يثير التساؤل متى سينحل هذا الرباط الوثيق الذي يجمع بين تدفقات الدعم الخارجي – بتوقيته وصوره المختلفة – وبين الموقف السياسي للدولة، وإلى متى ستظل مالية الدولة واقتصادها وتنميتها مرهونة بمواقفها السياسية.

ثالث عشر: من المؤشرات الإيجابية خلال فترة ما بعد الثورة استمرار الزيادة في إيرادات قناة السويس، وتحويلات المصريين العاملين بالخارج، لكن هذه الزيادة لم تنجح في تعويض الانخفاض في إيرادات السياحة أو في تقليص العجز في ميزان العمليات الجارية، ذلك العجز الذي بدأ منذ عام 2009 واستمر في 2010 وفى سنوات ما بعد الثورة، خاصة مع الزيادة الكبيرة في مدفوعات الواردات السلعية، ومحدودية الزيادة في حصيلة الصادرات السلعية كما أشرنا من قبل.

---

(1) Mohamed EL-ERIAN: Anyone Following Egypt Needs To Keep An Eye On One Useful Measure, And It's Not The Stock Market, Business Insider, Jul.3, 2013, http://www.businessinsider.com

2 – يستوي في ذلك الأمر قبل رحيل الرئيس الدكتور محمد مرسى، حيث كان الدعم يأتي بصفة رئيسية من ليبيا وقطر وتركيا وروسيا، أو بعد رحيله، حيث أصبح يأتي من الكويت والإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية. اأنظر:

By Riad al Khouri.(2013).- Economic Dimensions Of The Arab Spring, Foreign Policy Research Institute, E-Notes, June 2013.

هذا وقد بلغ حجم المساعدات المقدمة من دول المملكة العربية السعودية والكويت والإمارات العربية المتحدة إلى مصر يعد رحيل الرئيس الدكتور محمد مرسى حوالي 12 بليون دولار. أنظر:

Asa Fitch.(2013).- op.cit

رابع عشر: جاء الارتفاع في سعر صرف الدولار في مواجهة الجنيه المصري محدوداً – نسبياً – في ضوء الظروف التي مرت بها البلاد وفى ظل الأوضاع المالية الصعبة. وجدير بالذكر أنه كان هناك العديد من الآراء التي دعت قبل الثورة إلى تخفيض قيمة الجنيه باعتباره مقوماً بأكثر من سعره، ومن المأمول أن يلعب هذا الانخفاض دوره في حفز الصادرات وفي الحد من الواردات، وخاصة غير الضروري منها والتي أغرقت البلاد طولاً وعرضاً طيلة السنوات السابقة على الثورة على نحو أثر سلباً بشكل بالغ على كافة قطاعات الإنتاج المحلى.

خامس عشر: كان التغيير محدوداً في ترتيب مصر بالنسبة للمؤشرات العالمية المختلفة مثل: مؤشر الفساد، ومؤشر تيسير الأعمال، ومؤشر التنمية البشرية.

المطلب الثالث

حدود ومدى المسؤولية عن المؤشرات الاقتصادية السلبية خلال فترة ما بعد الثورة

قبل أن نتناول بشيء من التفصيل بعضاً من أهم مظاهر ومؤشرات الأداء الاقتصادي الإيجابي خلال فترة ما بعد الثورة ، نرى أنه من المنصف بمكان الإشارة أولاً إلى العوامل التي أدت إلى تفاقم المظاهر الاقتصادية السلبية خلال تلك الفترة، والتي يتمثل أهمها – في رأينا – فيما يلي:

- رغم وجود رغبة ورؤى محدودة لنموذج تنموي مختلف عن النموذج المشوه الذي كان سائداً قبل قيام الثورة، والذي كانت نتائجه من أهم أسباب قيامها كما اشرنا من قبل، إلا أن ذلك لم يرق إلى طموح الشعب الذي كان يتطلع في لهفة إلى مشروع عملاق قومي حقيقي وواقعي يعكس وجود إستراتيجية تنمية اقتصادية واجتماعية شاملة، توفر آليات التنفيذ المتكاملة مع الأهداف والسياسات الموضوعة، وبما يتناسب وحجم ذلك الحدث التاريخي المتفرد.

- جاء الانغماس في الصراع السياسي بين القوى السياسية المختلفة (من أحزاب وحركات وائتلافات وجمعيات)، على حساب مقتضيات الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي، مع غياب أي محاولة للاتفاق – أو حتى إدراك – أن هناك حدوداً قصوى وفاصلة للخلاف لا ينبغي تجاوزها بأي حال إعلاء للمصلحة العليا للوطن، واستقراره وتوفير المناخ الملائم لمسيرته التنموية.
- استلزم الحل الجذري للمشاكل الاقتصادية والاجتماعية الموروثة، بحجمها وتشابكها وتعقدها، مدى زمنياً أطول من ناحية، ووجود دولة مؤسساتية مستقرة بالمفهوم المعاصر المعروف، وهو الأمر الذي لم يتوفر خلال هذه الفترة.
- اختلال المنظومة التشريعية حيث لم يكن مجلس الشعب موجوداً في البداية، ثم جاء وظل في صراع سياسي مع السلطة القضائية حتى تم حله على أن يقوم مجلس الشورى بدوره، وبالطبع فإنه لا يمكن تصوّر أن يكون هناك أصلاح اقتصادي حقيقي بدون السلطة التشريعية المختصة، خاصة وأن هذا الأصلح كان في أمس الحاجة لتعديلات جذرية في التشريعات القائمة المعوقة للانطلاق في مسيرة التنمية الاقتصادية.
- اختلال المنظومة الأمنية واستمرار الانفلات الأمني (بدرجات متفاوتة خلال الفترة)، أثرا بشكل سلبي بالغ على الأداء الاقتصادي من نواح عدة مثل: التوقف الجزئي أو الكلي للوحدات الإنتاجية – رفع التكلفة كنتيجة لارتفاع المخاطر (ارتفاع مصاريف التأمين والحراسة وبناء الأسوار العالية والبوابات الحديدية وغير ذلك) – تحقيق الوحدات الإنتاجية لخسائر بسبب التأخير والسرقة والنهب – انتشار التهريب للداخل والخارج وبصفة خاصة تهريب السلع المدعمة (مثل القمح والبنزين والسولار) إلى خارج البلاد – غياب الردع لمخالفات البناء والاعتداء على الأراضي الزراعية. كل ذلك أدى إلى الإخلال الجسيم بعمل آليات السوق الحر، وإلى سيادة الصور المختلفة للمنافسة غير المشروعة.
- اختلال منظومة المجتمع الإنتاجي بعد دخول العاملين في سباق محموم ومتواصل

لزيادة دخولهم، وتحسين أوضاعهم الوظيفية، وأجبروا الدولة وأجهزتها على مشاهدة مسلسل لا نهائي من المظاهرات والإضرابات والاعتصام وقطع الطرق، على النحو الذي جعل القيادة في حالة ارتباك دائم، وأثر تأثيراً بالغاً على انتظام العملية الإنتاجية والأداء الاقتصادي بصفة عامة.

- موقف الدول الخليجية (الكويت والمملكة العربية السعودية والأمارات العربية المتحدة) أثناء فترة حكم الرئيس محمد مرسي.
- تواتر العديد من الظواهر التي تؤكد وجود تدخلات من قوى خارجية (من خلال عملاء لها في الداخل)، استهدفت إشاعة الفوضى وتعميق الفرقة بين القوى السياسية المتناحرة ووقف العجلة الإنتاجية والتعجيل بالانهيار الاقتصادي.
- استبعاد أهل الخبرة والاستعانة بعناصر أقل كفاءة في ظل سيادة سياسة الإقصاء للآخر ولو على حساب الصالح العام.

المبحث الثالث

بعض المظاهر الاقتصادية الإيجابية في فترة ما بعد الثورة

دفع تعدد المظاهر السلبية اقتصاديا واجتماعيا التي شهدنها مصر عقب ثورة 25 يناير ، والتي تعرضنا لبعضها في الصفحات السابقةً ، الكثيرين إلى الاعتقاد بأن هذه الثورة في مجملها كان نتاجها سلبياً على الاقتصاد والمجتمع المصري، وبأن الأوضاع التي كانت سائدة قبل قيامها كانت أفضل بكثير من الأوضاع التي سادت عقب قيامها وحتى الآن. وبالطبع صادف هذا القول هوىً في نفوس أعداء الثورة والذين أضيرت مصالحهم بسبب قيامها، فاغتنموا فرصة المرحلة الصعبة التي تمر بها البلاد ولم يدخروا جهداً في توجيه كل صور النقد.

والواقع أن التحليل الموضوعي لحصاد فترة ما بعد الثورة، يثبت لنا أن هناك

العديد أيضاً من المظاهر الاقتصادية والاجتماعية الإيجابية الممكن رصدها، والتي لا يمكن لمنصف إنكارها، تعكس وجود رغبة ورؤى متعددة – حتى وإن كانت محدودة – لنموذج تنموي مختلف عن النموذج الذي كان متبعاً قبل الثورة، وتعكس أيضا الجهود التي بذلت – حتى في إطار الرؤية المحدودة والظروف الصعبة – للاستجابة للعديد من المطالب التي قامت الثورة من أجلها. ونرى أنه يمكن التدليل على ما نقول من خلال المحاور الآتية:

- الرؤى المتعددة لنموذج تنمية مختلف عن النموذج السائد قبل الثورة.
- الجوانب الاقتصادية والاجتماعية في دستور 2012.
- تحولات هامة في الأجور والمرتبات.
- تأكيد التوجه لدعم الأعمال المالية والمصرفية الإسلامية.
- تبني المشروعات القومية العملاقة.
- الإصلاح الضريبي.
- تعديل شروط اتفاقيات استغلال الموارد الطبيعية.
- وقف برنامج الخصخصة وإحياء دور قطاع الأعمال العام.
- وقف نزيف الفساد وكسر الاحتكارات.

هذا وقد شهدت فترة البحث ترجمة الاستجابة لكثير من المطالب الاقتصادية والاجتماعية في العديد من التشريعات التي توالى صدورها خلال الفترة على رغم الصعوبات التي مرت بها المنظومة التشريعية كما أسلفنا القول، حيث تراوحت بين السلطة الأصيلة وهي مجلس الشعب (خلال مدة الشهور المحدودة التي تواجد فيها من 26 فبراير إلى 14 يونيو 2012)، وبين المجلس الأعلى للقوات المسلحة، ورئيس الجمهورية، ومجلس الشورى. ومن بين أهم هذه التشريعات ما يلي:

- المرسوم بقانون رقم 14 لسنة 2012 بشأن التنمية المتكاملة لشبه جزيرة سيناء الصادر من المجلس الأعلى للقوات المسلحة، ولائحته التنفيذية الصادرة

بقرار مجلس الوزراء رقم 959 في 13 سبتمبر2012.

- القانون رقم 11 لسنة 2013 بتعديل بعض أحكام قانون الضريبة على الدخل رقم 91 لسنة 2005 والمعدل بالقرار بقانون رقم 101 لسنة 2012.
- القانون رقم 10 لسنة 2013 بشأن إصدار قانون الصكوك.
- المرسوم بقانون رقم 242 لسنة 2011 الصادر من المجلس الأعلى للقوات المسلحة بشأن الحد الأقصى للدخول وربطه بالحد الأدنى.
- كادر المعلمين الصادر بالقرار بقانون رقم 93 لسنة 2012، بشأن تعديل بعض أحكام القانون 155 لسنة 2007 الصادر يشأن تعديل القانون رقم 139 لسنة 1981 بشأن التعليم.
- قرار المجلس الأعلى للقوات المسلحة رقم 188 لسنة 2011 بتعديل بعض أحكام قانون الضريبة العامة على المبيعات.
- القانون رقم 6 لسنة 2013 بشأن إلغاء القانون رقم 5 لسنة 2002 الصادر بإلغاء العمل بقانون ونظام تحويل مدينة بورسعيد إلى منطقة حرة والقوانين المعدلة له.
- القانون رقم 84 لسنة2012 بشأن تعديل بعض أحكام قانون تنظيم الجامعات الصادر بالقانون رقم 49 لسنة 1972.

المطلب الأول

وجود رؤى متعددة لنموذج تنمية مختلف

كانت الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية التي أفرزها نموذج النمو المتبع قبل الثورة من أهم الأسباب التي عجَّلت بقيامها، حيث ساهمت إخفاقات الجماهير ومعاناتها، على اختلاف صورها ودرجاتها، في الاحتشاد المكثف لإسقاط النظام، لذا نرى أنه كان من المنطقي أن تحرص كافة حملات المرشحين في الانتخابات الرئاسية (بل والبرلمانية أيضاً)، وكذلك جميع الأحزاب التي تأسست بعد الثورة (39 حزباً)، بل وحتى الأحزاب

التي كانت موجودة قبلها (24 حزباً)، على أن تضمِّن برامجها (أو تعدل وتضيف إلى برامجها بالنسبة للأحزاب القائمة) أهداف ومبادئ ومقترحات وسياسات تستهدف تحقيق مطالب الجماهير وطموحاتها، وتصحيح الأوضاع المعوجة التي أودت بها إلى هذا الوضع ودفعتها للقيام بالثورة، كل ذلك كان من نتاج الثورة.

وعلى صعيد آخر ألهبت الثورة حماس الخبراء والدارسين الاقتصاديين وغيرهم من الكتاب والمفكرين، بل والكثير من المواطنين من غير المتخصصين في داخل البلاد وخارجها، وأثمرت قريحتهم العديد من الآراء والمقترحات والسياسات التي طرحت في مؤتمرات وندوات ودراسات وأبحاث وكتب ومقالات متخصصة وغير متخصصة، واضعة تصوراتها لعلاج ما خلَّفه النظام السابق من مشاكل وآثار اقتصادية سلبية من ناحية، ومقترحة سيناريوهات مختلفة لخارطة طريق اقتصادية واجتماعية للمستقبل تتفق ومطالب الجماهير وطموحاتها في ظل نظام اقتصادي عالمي جديد من ناحية أخرى، كل ذلك كان من نتاج الثورة الذي يضاف إلى الأعمال القيِّمة التي طالما انتقدت السياسات الاقتصادية والاجتماعية للنظام السابق، بل تنبأت بما ستصير إليه الأمور [1].

كل هذه الجهود أسفرت – في رأينا – عن بلورة العناصر الرئيسية لنموذج تنموي مختلف (أو أكثر)، أصبحت معروضة ومعروفة من الجميع، بل وأصبحت بمثابة مقاييس تتم المحاسبة والمساءلة على أساسها علمياً وحزبياً وإعلامياً وشعبياً، في ظل نمو الوعي السياسي والاقتصادي بصفة عامة، وفى ظل حالة الاستنفار الدائمة. لذا نرى أنه من الصعب القول بأن القيادات والحكومات المتعاقبة بعد قيام الثورة لم تكن تملك رؤية محددة لنموذج تنموي مختلف عن ذلك الذي كان سائداً قبل الثورة، أما قدرتها على فرض وتنفيذ متطلبات النموذج الجديد فتلك قضية أخرى مرهونة بتوافر مجموعة من العوامل، يأتي في مقدمتها حتمية وجود حدٍ أدنى من التوافق الشعبي،

(1) كنموذج رائع لهذه الرؤى العلمية لنموذج تنموي بديل لمصر في فترة ما بعد الثورة أنظر: د. محمد دويدار: «مقترح بشأن الأبعاد الاقتصادية في دستور الثورة المصرية»،

www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=263710

أحمد السيد النجار (تحرير): «إنقاذ الاقتصاد المصري – نحو برنامج اقتصادي بديل»، أعمال مؤتمر المستقبل الاقتصادي والاجتماعي لمصر، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة 2013.

ومن الاستقرار السياسي والأمني، ووجود خطط وسياسات وآليات تنفيذ مدروسة واضحة ومحددة، ووجود الكوادر البشرية القادرة على وضعها موضع التنفيذ في الواقع العملي، وكلها أمور غابت خلال الفترة القصيرة.

المطلب الثاني

الجوانب الاقتصادية والاجتماعية في دستور 2012

يُعدُّ دستور 2012 من أهم الوثائق التي تعكس – في رأينا – الفكر السائد خلال هذه الفترة الحاسمة من تاريخ مصر، وفيما يخص الجوانب الاقتصادية والاجتماعية تضمَّن دستور 2012 العديد من النقاط الإيجابية الجديدة، بالإضافة إلى ما تبنّاه من جوانب إيجابية سبق ورودها في دستور 1971 وتعديلاته، ومن أهم ما تضمَّنه الدستور في هذا الشأن ما يلي:

- أنه حدَّد الهدف من الاقتصاد الوطني (المادة رقم 14) والذي يتمثل في:– السعي نحو تحقيق التنمية المطردة الشاملة، ورفع مستوى معيشة المواطنين، وتحقيق الرفاهة الاقتصادية، ونوَّه عن أهمية القضاء على الفقر والبطالة، والعمل على زيادة فرص العمل وزيادة الإنتاج والدخل القومي، وتحديد هذا الهدف من الاقتصاد لم يكن مؤكداً في نصوص دستور 1971 وتعديلاته.
- بيَّن الهدف النهائي من خطة التنمية (المادة رقم 14)، والذي تمثل في:– إقامة العدالة الاجتماعية والتكافل، وضمان عدالة التوزيع، وحماية حقوق المستهلك، والمحافظة على حقوق العاملين، والمشاركة بين رأس المال والعمل في تحمل تكاليف التنمية، والاقتسام العادل لعوائدها، وفي هذا الجانب لم يخل مسؤولية رأس المال الاقتصادية والاجتماعية، إذ أن تقلص الدور الاجتماعي لرأس المال كان أحد أهم أسباب الثورة، وكان يبدو في نظام ما قبل الثورة ميل رأس المال نحو التوحش، وكان هذا باديا جليا في مؤشرات النمو فكانت مرتفعة إلا أن هذا الارتفاع لم يكن يصاحبه مردود اجتماعي، الأمر الذي عجل بقيام الثورة.

- وضع الدستور ضوابط للعملية الاقتصادية من حيث وجوب ربط الأجر بالإنتاج، وتقريب الفوارق بين الدخول، وضمان حد أدنى للأجور والمعاشات يكفل حياة كريمة لكل مواطن، وكذلك وضع حد أقصى للدخل في أجهزة الدولة لا يستثنى منه إلا بناء على قانون (المادة رقم 14). وبذلك يكون الدستور قد تصدى لعلاج واحدة من أهم مشاكل ما قبل الثورة إذ كانت الفوارق بين الأجور والدخول متفاوتة إلى حد كبير، وكانت الفوارق بين الطبقات الاجتماعية المختلفة كبيرة.

- ألزم الدستور الدولة بحماية الرقعة الزراعية وزيادتها، والعمل على تنمية النبات والحيوان والثروة السمكية، وكلَّف الدولة بتحقيق الأمن الغذائي، وتوفير متطلبات الإنتاج الزراعي وحسن إدارته وتسويقه، وربط بين الزراعة والصناعة في شأن دعم الصناعات الزراعية، وتناول تنظيم استخدام أراضي الدولة بما يحقق العدالة الاجتماعية، ويحمي الفلاح والعامل الزراعي من الاستغلال (المادة رقم 15)، وكانت ملكيات أراضي الدولة قبل الثورة تتجه نحو الإقطاع.

- أتى هذا الدستور بالتزام لم يأت به ما سبقه من دساتير في شأن تنمية مجتمعات البادية، والعمل على رفع مستوى معيشة الفلاحين والبدو(المادة رقم 16).

- اعتبر الدستور الصناعة أحد المقومات الأساسية للاقتصاد الوطني، وإن كان قد اعتبر الزراعة "المقوم الرئيسي". وألزم الدستور الدولة بحماية الصناعات الإستراتيجية، ودعم التطور الصناعي، والعمل على توطين التقنيات الحديثة وتطبيقاتها. وأعاد هذا الدستور التزام الدولة برعاية الصناعات الحرفية والصغيرة (المادة رقم 17). وكانت تعديلات 2007 قد ألغت هذه المادة والتي كانت من ضمن مواد دستور 1971 .

- أكَّد الدستور على أن الثروات الطبيعية للدولة ملك الشعب، وعوائدها حق له، تلتزم الدولة بالحفاظ عليها، وحسن استغلالها، وأضاف رعاية حق الأجيال القادمة في هذه الثروات (المادة رقم 18). وبالطبع بين عدم جواز منح امتياز أو استغلال هذه الثروات إلا بناء على قانون.

- اعتبر الدستور نهر النيل وموارد المياه ثروة وطنية، وألزم الدولة بالحفاظ عليها وتنميتها، ومنع الاعتداء عليها (المادة رقم19). وهذا الجانب يعد من الجوانب التي أحدثت جدلاً كبيراً وساهمت في اندلاع الثورة خاصة مع قضية سد النهضة والعلاقات مع دول حوض النيل. وعالج حماية الشواطئ والبحار والممرات المائية، وعطف صيانة الآثار على حماية الشواطئ، وهو أمر مستغرب إذ إن الآثار أحد أهم المقومات السياحية لمصر وكان من الأوفق إفراد مادة خاصة بها. وفرض حماية للمحميات الطبيعية (المادة رقم 20).
- ألزم الدستور الدولة بكفالة الملكية بأنواعها المختلفة سواء العامة والتعاونية والخاصة. وأوضح حرمة الأموال العامة، واعتبر حمايتها واجباً وطنياً على الدولة والمجتمع، وعالج رعاية التعاونيات بكل صورها، وكفل استقلالها)المواد رقم 21 ،22، 23).
- فرض الدستور حماية للملكية الخاصة بعدم جواز فرض الحراسة عليها أو نزع ملكيتها للمنفعة العامة، وعدم جواز تأميم الممتلكات وعدم جواز مصادرتها، وحدد وظيفتها الاجتماعية في خدمة الاقتصاد وحظر انحرافها في دورها ومنع الاحتكار، وكفل حق الإرث فيها (المادة رقم 24).
- أعاد الدستور التزام الدولة بإحياء نظام الوقف الخيري وتشجيعه، وكان هذا النظام قد انزوى عن المنظومة الاقتصادية والاجتماعية المصرية، إذ إن الوقف من العناصر الهامة في تنمية المجتمع والاقتصاد بوجه عام (المادة رقم 25)، ومن أمثلة الوقف العالمية جامعة هارفارد بالولايات المتحدة الأمريكية إذ تعتمد مواردها كلية على صندوق وقف حجم أصوله حوالي 2 مليار دولار.
- ركز الدستور على أن العدالة الاجتماعية هي الأساس الذي تحتسب عليه الضرائب وغيرها من التكاليف المالية العامة (المادة رقم 26). وهنا اشترك هذا الدستور مع ما جاء به دستور 1971 وتعديلاته وجاء النصان متقاربين للغاية.
- أشرك الدستور العاملين في إدارة المشروعات وفي أرباحها، وألزمهم بتنمية

الإنتاج والمحافظة على أدواته وتنفيذ خطته في وحداتهم الإنتاجية، وأعاد دور القطاع العام وأوجب تمثيل العمال في مجالس إدارته (المادة رقم 27).

- شدَّد الدستور على أهمية الادخار وجاء النص مثلما جاء في دستور 1971 وتعديلاته.
- من مستحدثات هذا الدستور أنه أسس المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ويتمثل دوره في دعم مشاركة فئات المجتمع في إعداد السياسات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وتعزيز الحوار المجتمعي، وألزم الحكومة والمجالس النيابية بأخذ رأي هذا المجلس في هذه السياسات ومشروعات القوانين المتعلقة بها، وسعى إلى أن يكون تشكيل هذا المجلس متضمناً لفئات المجتمع المختلفة (المادة رقم 207).
- كفل الدستور حق التعليم وجودته ومجانيته، وأكد على الربط بين التعليم وحاجات المجتمع والإنتاج، ونص على حرية البحث العلمي، وألزم الدولة بتوفير الموارد المالية اللازمة له (المادتان رقم 58 و59).
- ألزم الدستور الدولة بالقضاء على الأمية وتجفيف منابعها لجميع الأعمار وللذكور والإناث، ووضع لها حداً زمنياً أقصى، وهو عشر سنوات من تاريخ العمل بالدستور (المادة رقم 61).
- وفي شأن العمل وضع الدستور أساس تقلّد الوظائف العامة المتمثل في الجدارة وحظر المحاباة والوساطة، ونص على مجموعة من الحقوق للعمال مثل الحق في الأجر العادل والإجازات، والتقاعد والتأمين الاجتماعي، والرعاية الصحية، والحماية ضد مخاطر العمل، وتوافر شروط السلامة المهنية في أماكن العمل، وعدم جواز فصل العامل وكفل حق الإضراب السلمي (المادة رقم63) .
- ألزم الدستور الدولة بكفالة خدمات التأمين الاجتماعي، وأحقية المواطنين فى الضمان الاجتماعي، والالتزام بتوفير معاش مناسب لصغار الفلاحين والعمال الزراعيين والعمالة غير المنتظمة (المادتان رقم 65 و66).

- فرض الدستور ضرورة تنظيم استخدام أراضي الدولة بما يخدم أغراض العمران وضابطها هو تحقيق الصالح العام والحفاظ على حقوق الأجيال القادمة، وجدير بالذكر أن الفساد الذي وصم الممارسات التي كانت سائدة قبل الثورة فيما يتعلق بالتصرف في الأراضي كان من أهم أسباب الاحتقان التي مهَّدت للثورة (المادة رقم 67).
- ألزم الدستور الدولة بصيانة البيئة وحمايتها من التلوث، واستخدام الموارد الطبيعية بما يكفل عدم الإضرار بالبيئة (المادة رقم 69).
- حظر الدستور كل صور القهر والاستغلال القسري للإنسان سواء بالرق أو الاتجار في البشر (المادة رقم73).

المطلب الثالث

التعديلات الجوهرية لضريبة الدخل استجابة لاعتبارات العدالة

أثار قانون الضريبة على الدخل رقم 91 لسنة 2005 الكثير من أوجه النقد منذ صدوره، خاصة فيا يتعلق بمجافاة أسعار الضريبة وتدرج شرائحها لاعتبارات العدالة، لذا كان من الملفت بمكان أن يتصدى القائمون على الأمر لهذه القضية، استجابة للنداءات الملحة من الممولين والمتخصصين والعاملين بمصلحة الضرائب، ليدخلوا تعديلات هامة على القانون المذكور وذلك على مرحلتين: الأولى بمقتضى القانون رقم 101 لسنة 2012، والثانية بمقتضى القانون رقم 11 لسنة 2013.

وقبل أن نعرض الآن لأهم هذه التعديلات، تجدر الإشارة إلى أنه قد سبق تعديلات القانون رقم 11 لسنة 2013 تعديلات بالقانون رقم 101 لسنة 2012. ومؤدى ذلك أن كل التعديلات التي جاءت بالقانون 101 لسنة 2012، ولم تُذكر في التعديلات الأخيرة بالقانون 11 لسنة 2013 تكون باقية و يتم سريان تطبيقها اعتباراً من بدء العمل بالقانون رقم 11 لسنة 2013.

أ- تعديل الشرائح والأسعار:

أصبحت الأسعار في القانون 11 لسنة 2013 للشخص الطبيعي كالتالي:-

الشريحة الأولى: حتى 5000 جنيه فى السنة معفاة من الضريبة

الشريحة الثانية: أكثر من 5000 جنيه حتى 30000 جنيه 10 %

الشريحة الثالثة: أكثر من 30000 جنيه حتى 45000 جنيه 15 %

الشريحة الرابعة: أكثر من 45000 جنيه حتى 250000 جنية 20 %

الشريحة الخامسة: أكثر من 250000 جنيه 25 %

إما بالنسبة للشخص الاعتباري فيخضع للضريبة بسعر 25% من صافي الإرباح السنوية.

ومن أهم ما تعكسه هذه التعديلات ما يلي:

1 - بالنسبة للأشخاص الطبيعيين، أعطى القانون ميزة لأصحاب الدخول والإرباح الصغيرة بأن جعل مدى الشريحة الأولى لهم 25000 جنيه بدلاً من15000 جنيه، و جعل مدى الشريحة لأصحاب الدخول والأرباح العالية اقل مما كانت عليه في القوانين السابقة.

2 - وبالنسبة للأشخاص الاعتباريين، تسري الضريبة بسعر واحد قدره 25% على صافي الأرباح أياً كان قدرها، بعدما كانت تفرض بسعرين وفقا للشريحة (20% بالنسبة للشريحة الأولى حتى 10 مليون جنيه، و 25% بالنسبة للشريحة الثانية فيما زاد على 10 مليون جنيه)، فى القانون رقم 101 لسنة 2012 .

3 - أعطى القانون ميزة للعامل (الموظف) 3000 جنيه حد إعفاءً شخصي زيادة عما كان يطبق من قبل، وهو 4000 جنيه ليصبح حد الإعفاء الشخصي الذي يتم تطبيقه وفقاً للقانون 11 لسنة 2013 مقداره 7000 جنيه اعتباراً من 2013/9/1، وذلك خلاف الـ 5000 جنيه الشريحة المعفاة ليصبح مجموع ما يعفى منه الموظف هو 12000 جنيه في السنة، بدلاً من 9000 جنيه.

ب- تعديل قواعد العفو الضريبي :

وفقاً للمادة 147 مكرر من القانون رقم 101 لسنة 2012 (مادة مضافة على القانون 91 لسنة 2005) يُعفى كل شخصٍ من أداء جميع المبالغ المستحقة على دخله، وجميع مبالغ الضريبة العامة على المبيعات أيا كانت قيمة رأسماله أو رقم أعماله أو إيراداته أو صافي ربحه السنوي، وذلك عن الفترات الضريبية السابقة على تاريخ العمل بهذا القانون، أياً كان عدد هذه الفترات الضريبية، و يُعفى كذلك من كل ما يرتبط بتلك الضرائب من مقابل تأخير وغرامات وضريبة إضافية وغيرها فى حالة توافر ما يلي:-

- ألا يكون الشخص سبق تسجيله أو تقديمه لإقرار ضريبي أو خضع لأي شكل من إشكال المراجعة من قبل مصلحة الضرائب (ضريبة دخل - ضريبة مبيعات).

- أن يتقدم الممول بطلب لمأمورية الضرائب المختصة خلال 12 شهراً من تاريخ العمل بهذا القانون (يبدأ العمل بالقانون رقم 101 لسنة 2012 من 2013/5/19). وقد أحسن المشرِّع بإدخال هذا النص الذي يعيد تفعيل المادة الرابعة من مواد الإصدار للقانون 91 لسنة 2005 دون أي شروط أخرى، كما كان الوضع في ظل القانون 91 لسنة 2005 (كان يقدم الممول إقراراً ضريبياً عن دخله عن أخر فترة ضريبية.....إلخ) . ومن ناحية أخرى ينص التعديل على سقوط هذا العفو بالإعفاء الضريبي عن الفترات الضريبية السابقة، إذا لم ينتظم الممول في تقديم إقراراته الضريبية عن دخله عن الفترات الضريبية الثلاث التالية، والواقع أن هذا الجزاء سوف يحفز الممولين الذين يزاولون أنشطتهم فى الخفاء و يتهربون من الضريبة كي يزاولوا هذه الأنشطة في العلن، وتتم محاسبتهم عن أرباحهم دون أن يتعرضوا لأي عقوبة.

ج – تعديل شروط الإعفاء الخاص بالأرباح التي تتحقق من المشروعات الجديدة المنشأة بتمويل من الصندوق الاجتماعي:–

عدَّل القانون 11 لسنة 2013 البند 6 من المادة 31 من القانون 91 لسنة 2005 ناصاً على إعفاء الإرباح التي تتحقق من المشروعات الجديدة المنشاة بتمويل من الصندوق الاجتماعي للتنمية في حدود نسبة هذا التمويل إلى رأس المال المستثمر، وبحدٍّ أقصى ما يعادل (50%) من الربح السنوي، وبما لا يجاوز خمسين ألف جنيه، وذلك لمدة خمس سنوات ابتداءً من تاريخ مزاولة النشاط، أو بدء الإنتاج بحسب الأحوال، وذلك بشرط إمساك دفاتر وحسابات منتظمة، وبهذا التعديل عالج النص الجديد جميع المشاكل التي كانت تنشأ عند تطبيق الإعفاء، وبسَّط الإجراءات وذلك بتحديد نسبة التمويل، و باشتراط إمساك الدفاتر والحسابات المنتظمة، وبعدم اشتراط إبرام قرض الصندوق باسم صاحب المنشأة للحصول على هذا الإعفاء.

د– تعديل شروط إعفاء أصحاب المهن الحرة المقيدين كأعضاء عاملين في نقابات مهنية في مجال تخصصهم:–

في البداية عدَّل القانون 101 لسنة 2012 البند رقم 5 من المادة رقم 36 من القانون رقم 91 لسنة 2005، وحذف الفقرة الأخيرة من نص هذا البند، والتي كانت تشترط لسريان الإعفاء، أن يزاول صاحب المهنة الحرة المهنة منفرداً دون مشاركة مع الغير ما لم يكن هذا الغير متمتعاً بالإعفاء. والواقع أن المشرِّع قد أحسن بإلغاء هذه الفقرة التي كانت تثير الكثير من المشاكل عند التطبيق في ظل أحكام القانون 91 لسنة 2005، على اعتبار أن المشاركة تفترض أن يكون الممول شخصاً اعتبارياً و ليس شخصاً طبيعياً.

ثم جاء القانون رقم 11 لسنة 2013 ليعدِّل مرة أخرى البند رقم 5 من المادة رقم 36 من القانون 91 لسنة ،2005 ناصاً على إعفاء صافي إيرادات أصحاب المهن الحرة المقيدين كأعضاء عاملين في نقابات مهنية في مجال تخصصهم، و ذلك لمدة 3 سنوات من تاريخ مزاولة المهن الحرة، بحد أقصى خمسون ألف جنيه سنوياً من صافي الإيراد، و ليس من إجمالي الإيراد كما كان الحال في النص قبل التعديل.

هـ- تعديل قواعد فرض الضريبة بسعر 2،5% على التصرفات العقارية المبنية أو الأراضي داخل كردون المدن :-

تم تعديل نص المادة (42) من القانون 91 لسنة 2005 بمقتضى القانون رقم 101 لسنة 2012، ثم بالقانون رقم 11 لسنة 2013، بحيث أصبحت الضريبة تفرض بسعر 2،5%، وبغير أي تخفيض على إجمالي قيمة التصرف في العقارات المهنية أو الأراضي للبناء عليها، عدا القرى سواء انصبَّ التصرف عليها بحالتها أو بعد إقامة منشآت عليها، سواء كان التصرف شاملاً العقار كله أو جزءاً منه أو وحدة سكنية منه أو غير ذلك، و سواء كانت المنشآت مقامة على أرض مملوكة للممول أو للغير، وسواء كانت عقود هذه التصرفات مشهرة أو غير مشهرة..... إلخ... وبالفعل عالج التعديل الأخير كثيراً من الأمور والمشاكل مستجيباً لمطالب الممولين والمختصين.

المطلب الرابع

تحسين أوضاع العاملين

شهدت فترة ما بعد الثورة حراكاً شعبياً عاماً غير مسبوق في جميع أركان البلاد، مصحوباً بطوفان من المطالبات الفئوية لتحسين الأوضاع، وزيادة الدخول سواء في القطاع الحكومي أو في قطاع الأعمال العام والخاص. وبالفعل فقد أتى هذا الحراك ثماره في إحداث تغييرات هامة وتحقيق مكاسب للعاملين بصفة عامة، وإن اختلف مداها وأثرها بين قطاع وآخر وفقاً للظروف الخاصة به. ومن بين أهم هذه التغييرات يمكن أن نرصد ما يلي:

- تثبيت أعداد كبيرة من العاملين المؤقتين والمعينين بعقود مؤقتة، خاصة بعد زيادة أعدادهم بصورة مخيفة في ظل النظام السابق، سواء في الحكومة أو في قطاع الأعمال العام والخاص. وبالطبع فقد كان لهذا التثبيت أثره المباشر في تحسين الأوضاع الوظيفية والمعيشية لأولئك العاملين، خاصة بعدما فقدوا الأمل

في هذا التثبيت بعد استمرارهم على العقود المؤقتة لسنين طويلة.

- أدت موجات الاعتصام والإضرابات الموسعة والمتتالية في الوحدات الإنتاجية للقطاع الخاص، وكذلك قطاع الأعمال العام، إلى الاستجابة لمطالب العاملين بزيادة الأجور والمزايا المالية والعينية الأخرى، حتى في كثير من الحالات التي لم تكن تسمح فيها ظروف ومستويات الإنتاج والأوضاع والمالية للوحدة الإنتاجية بذلك.
- أدى ارتفاع مستوى الوعي بين العاملين، وسقوط حاجز الخوف، والجرأة في المجاهرة بالرأي، وحسن التنظيم للمطالبة بالحقوق، وتفعيل أسلوب المفاوضات إلى تغييرات جوهرية في توزيع الدخول غير الثابتة (المكافآت والانتدابات والساعات الإضافية..إلخ) بين جموع العاملين خاصة في الحكومة وقطاع الأعمال العام، بعدما كانت القاعدة هي عدم العدالة في هذا التوزيع لأسباب متعددة انكسرت شوكتها بشكل جوهري بعد قيام الثورة (فساد – وساطة – محسوبية – علاقات عائلية وحزبية وأمنية....الخ). وفي ذات الاتجاه أصدر المجلس الأعلى للقوات المسلحة المرسوم بقانون رقم 242 لسنة 2011 والذي ينص على وضع حد أقصى للدخول في الحكومة ويربطه بالحد الأدنى تحقيقاً لمزيد من العدالة في توزيع الدخول.
- زيادة دخول العاملين في القطاع الخاص بالذات بعد تفعيل النص الخاص بحق العاملين في الحصول على 10% من صافي الأرباح، وفقاً لنص المادة رقم 41 من قانون الشركات رقم 159 لسنة 1981، حيث كان العديد من الشركات يتجاهل تطبيق هذا النص ويفوِّت على العاملين فرصة الحصول على نصيبهم في أرباح الشركة.
- أصبحت الشركات ملزمة – بعد الثورة – بصرف العلاوات الاجتماعية للعاملين بها، أسوة بنظرائهم فى الحكومة، وكان صرف هذه العلاوات في النظام السابق يتوقف على هوى الشركة وسياستها، ولكن بعد الثورة أصبحت الشركات ملزمة بهذا الصرف بموجب الاتفاقية المعقودة بين وزارة القوى العاملة وبين منظمات رجال الأعمال، ومن تاريخ نشرها بالجريدة الرسمية.

- دعم تفعيل دور وزارة القوى العاملة ومكاتب العمل لتقف بجوار العاملين ومطالبهم ومساعدتهم ومساندتهم في الحصول عليها، علماً بأن هذا الدور كان قد بدأ قبل قيم الثورة.
- زيادة الرواتب والبدلات لفئات طالما عانت من التجاهل في النظام السابق (أمثلة: قانون رقم 84 لسنة 2012 بتعديل بعض أحكام قانون تنظيم الجامعات، والذي نص على زيادة بدل الجامعة لأعضاء هيئة التدريس والوظائف المعاونة، وأيضاً تعديل كادر المعلمين بمقتضى قرار رئيس الجمهورية بقانون رقم 93 لسنة 2012 بتعديل بعض أحكام القانون رقم 155 لسنة 2007 الصادر بتعديل القانون رقم 139 لسنة 1981 بشأن التعليم ، وكذلك القانون رقم 19 لسنة 2012 بتعديل بعض أحكام قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة).

المطلب الخامس

تبني مشروعات قومية عملاقة

شهدت الفترة القصيرة التي تلت الثورة حماساً منقطع النظير لتبني مشروعات قومية عملاقة استجابة لمطالب المواطنين والمتخصصين في آن واحد، وتجلّى هذا الحماس في اتخاذ خطوات فعلية في مشروعين حيويين وعلى قدر بالغ من الأهمية، وطالما كانا محل إهمال وتردد فى ظل النظام السابق، وهما مشروع تنمية سيناء، ومشروع محور قناة السويس.

فبالنسبة **لمشروع تنمية سيناء** أصدر المجلس الأعلى للقوات المسلحة المرسوم بقانون رقم 14 لسنة 2012 بشأن التنمية المتكاملة لشبه جزيرة سيناء في 19/1/2012، وأعقب ذلك صدور اللائحة التنفيذية لهذا المرسوم بقانون بقرار مجلس الوزراء رقم 959 والصادر في 13/9/2012، ثم قرار مجلس الوزراء رقم 915 لسنة 2012 الخاص بإصدار النظام الأساسي للجهاز الوطني لتنمية شبه جزيرة سيناء والصادر في 23/8/2012.

والواقع أن إصرار النظام السابق على الإهمال المتعمد لموضوع تنمية سيناء، كان يضع العديد من علامات الاستفهام والتعجب بشأن الأسباب الكامنة وراء ذلك، لذا يُحسب للثورة – في رأينا –تصديها العملي المبكر لهذه القضية المصيرية إذ صدر الرسوم بقانون قبل انصرام العام الأول على قيام الثورة.

والواقع أن أول ما يلفت النظر في هذا الشأن هو مسمى هذا المرسوم بقانون «التنمية المتكاملة لشبه جزيرة سيناء»، الأمر الذي يعكس –إلى حد كبير– مدى الاستجابة لأراء المتخصصين الذين أسهبوا في تناول هذا الموضوع من قبل، مؤكدين حتمية أن تكون تنمية هذه المنطقة تنمية متكاملة. وهكذا وضح من البداية أن التنمية المقصودة هي التنمية المستدامة والتي تم تعريف مشروعاتها (في البند رقم 11 من المادة الأولى من اللائحة) باعتبارها مشروعات التنمية التي تمتد آثارها إلى المستقبل البعيد، ولا تقتصر على الحاضر أو المستقبل القريب.

ونصَّت المادة الثانية من اللائحة التنفيذية على أن يصدر قرار من وزير الدفاع بتحديد المساحات والحدود الجغرافية والسياسية للمناطق والأماكن الآتية:

1 – منطقة شبه جزيرة سيناء.

2 – الجزر الداخلة في مناطق المياه الإقليمية لمنطقة شبه جزيرة سيناء.

3 – الجزر الداخلة في منطقة الامتداد القاري.

4 – المنطقة الداخلة في المنطقة الاقتصادية الخاصة.

5 – المنطقة المتاخمة للحدود الشرقية للجمهورية.

وتم تحديد المقصود بشبه جزيرة سيناء بحيث تضم كامل محافظتي شمال وجنوب سيناء والمناطق الواقعة داخل الحدود الإدارية لمحافظات السويس والإسماعيلية وبور سعيد (البند رقم 3 من اللائحة التنفيذية).

وفرقت اللائحة التنفيذية بين ثلاثة أنواع من المناطق:

– مناطق التنمية المحدودة، وهي المناطق التي تقام فيها المشروعات الصغيرة وغيرها من مشروعات خدمة المجتمع والبيئة.

- ومناطق التنمية الاستثمارية، وهي مناطق المشروعات الاستثمارية المختلفة، مثل المشروعات السياحية، والمشروعات العمرانية، والمشروعات الزراعية، والمشروعات الصناعية، والمشروعات التعدينية، والمشروعات التجارية وغيرها من المشروعات الأخرى.
- ومناطق التنمية الشاملة (المتكاملة)، وهي المناطق التي تقام فيها المشروعات القومية كمحاور للتنمية بوجه عام، للنهوض والارتقاء بمستوى أهالي سيناء المعيشي في مختلف المجالات، ومنها: (ميناء شرق التفريعة، المدينة المليونية بشرق بور سعيد، والمنطقة الصناعية، ومشروع 400 ألف فدان على ترعة السلام، ووادي التكنولوجيا – الساحل الشرقي لخليج السويس ، وغيرها من المشروعات القومية الأخرى).

ونص المرسوم بقانون على إنشاء «الجهاز الوطني للتنمية المتكاملة لشبه جزيرة سيناء» ليضطلع مجلس إدارته بمسؤولية تنفيذ ما جاء بهذا المرسوم بقانون ولائحته التنفيذية، ثم تم وضع نظامه الأساسي بمقتضى قرار مجلس الوزراء رقم 915 لسنة 2012، وتضمَّن المرسوم بقانون ولائحته التنفيذية والنظام الأساسي للجهاز العديد من الأحكام الخاصة بدور كل من الجهات المسؤولة عن التنفيذ (مجلس الوزراء – الوزارات المختلفة – المحافظات – مجلس إدارة الجهاز – الهيئة العامة للاستثمار– المركز الوطني لتخطيط استخدامات أراضى الدولة.....إلخ).

وتضمَّنت اللائحة العديد من الأحكام المنظمة للاستغلال من خلال منح حق الانتفاع والتملك وفقاً لشروط محددة سواء بالنسبة للمصريين أو للأجانب. في مقدمتها موافقة وزارتي الدفاع والداخلية وجهاز المخابرات العامة الذين منحوا سلطات واسعة في المرسوم بقانون ولائحته التنفيذية نظراً لما تمثله هذه المنطقة من أهمية إستراتيجية.

وبالنسبة لمشروع تنمية محور قناة السويس فعلى رغم أن هذا المشروع كان بدأ التفكير فيه واتخذت بشأنه بعض الخطوات فى ظل النظام السابق، إلا أنه كان واحداً من المشروعات القومية الواردة فى برنامج الرئيس السابق محمد مرسى، ثم حظي باهتمام بالغ في فترة ما بعد الثورة– وحتى الآن – واعتبر فى مقدمة المشروعات

القومية، وتسارعت من ثم خطوات التنفيذ، وشكلت بالفعل أمانة فنية للإعداد له، وتم إعداد أكثر من مشروع قانون بشأنه.

ويهدف هذا المشروع إلى تحقيق تنمية شاملة مستدامة للقطاعات المكانية لمحور قناة السويس والمرتبطة بحركة السفن والسلع والبضائع العابرة للمجرى الملاحي لقناة السويس، وذلك من خلال تخطيط وتنظيم وتوطين المشروعات الخدمية واللوجستية المتخصصة فى خدمات الموانئ والنقل البحري ومجالات التجارة الخارجية، وكذلك المشروعات الصناعية المرتبطة بها، وتقدر الإيرادات المتوقعة عند تنفيذه بأكثر من 100مليون دولار

ومن المفروض أن يشمل هذا المحور عدة قطاعات مكانية في محافظات القناة الثلاث، وذلك على النحو الآتي:-

- محافظة بورسعيد: قطاع تنمية شرق بورسعيد، وقطاع ميناء غرب بورسعيد.
- محافظة السويس: قطاع شمال غرب خليج السويس، متضمناً قطاع المنطقة الاقتصادية ذات الطبيعة الخاصة، قطاع ميناء العين السخنة، قطاع منطقة رأس الأدبية، قطاع ميناء الأدبية، قطاع ميناء الزيتيات.
- محافظة الإسماعيلية: قطاع وادي التكنولوجيا، قطاع المنطقة الصناعية بالقنطرة شرق، قطاع المنطقة الصناعية بالقنطرة غرب.

هذا وقد صدر مؤخراً قرار مجلس الوزراء رقم 1368 في 25/11/2013 بتشكيل المجلس التنفيذي لمشروع تنمية قناة السويس برئاسة رئيس هيئة قناة السويس وعضوية 15 وزارة و5 محافظات، بالإضافة إلى جهاز المخابرات العامة والجهاز الوطني لاستخدامات أراضى الدولة وأربعة من الشخصيات من ذوي الخبرة.

وبالفعل أعلن رئيس هيئة قناة السويس عن قيام الهيئة بتخصيص جزء من إيراداتها لتمويل البنية التحتية لمشروع تنمية محور قناة السويس، وأن هناك 22 بيت خبرة عالمياً تقدمت بدراسات للمشروع.

المطلب السادس

تأكيد التوجه للتوسع في المعاملات والأدوات المالية والمصرفية الإسلامية

مثَّل الاتجاه للتوسع في تحول المؤسسات المالية والمصرفية الإسلامية للعمل وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية بنداً رئيسياً في جميع البرامج الانتخابية للأحزاب ولمرشحي الرئاسة والبرلمان من أصحاب الاتجاه الديني، وتمت ترجمة ذلك بالفعل بعد نجاح الثورة وفوز الأحزاب الدينية بأغلبية مقاعد مجلسي الشعب (الذي تم حله فيما بعد) والشورى، وتولي الرئيس السابق محمد مرسي سدة الحكم، وكذلك نجاح أصحاب الاتجاه الديني في الفوز في العديد من انتخابات النقابات المهنية.

وشجَّع على دعم هذا الاتجاه التزايد الكبير والمضطرد في الطلب على المعاملات المالية والمصرفية الإسلامية من جانب المستهلكين والمستثمرين الماليين محلياً وعالمياً، وفى أعداد المؤسسات المالية والمصرفية التي تقدم منتجات متوافقة مع أحكام الشريعة السلامية، وفي حجم أصول وأعمال هذه المؤسسات التي أخذت تنمو في السنوات الأخيرة بمعدلات أسرع من معدلات النمو في نظيراتها من المؤسسات المالية والمصرفية التقليدية.

والواقع أنه من بين أهم المحددات لكفاءة النظام المالي والمصرفي لدولة ما، يتمثل في مدى قدرته على التفاعل والتجاوب مع ثقافة ورغبات واحتياجات المجتمع والاقتصاد القومي وأفراده، وبالتالي مدى قدرته على ابتكار وتنويع أدواته ومنتجاته المالية المعروضة لجذب مدخرات الوحدات ذات الفائض من ناحية، ولإتاحة بدائل التمويل المتعددة للوحدات ذات العجز، وبصفة خاصة تلك الأدوات التي سبقت تجربتها وأثبتت نجاحها في دول أخرى.

لذا نرى أن إصدار قانون الصكوك رقم 10 لسنة 2013 الصادر في 30/6/2013، يعد من أهم النقاط الايجابية التي يجب أن تحسب للثورة، خاصة بعد المقاومة العنيفة التي شهدتها ولادة هذا القانون، إذ يسهم في زيادة تنوع الأدوات المالية

المتاحة في الاقتصاد المصري والقادرة على توفير التمويل المطلوب للمشروعات التنموية المتعددة، كذلك يسهم هذا القانون في تطوير ودعم العمل المالي والمصرفي الإسلامي في مصر لتلحق بالتطور الكبير الذي يحققه يوماً بعد يوم خاصة في منطقة الخليج العربي، وفى دول جنوب شرق آسيا (ماليزيا على وجه الخصوص).

المطلب السابع

تعديل شروط اتفاقيات استغلال الثروات الطبيعية

أشرنا من قبل كيف كانت الانتقادات الموجهة لشروط اتفاقيات استغلال وتصدير الغاز الطبيعي إلى الخارج (وإلى إسرائيل بصفة خاصة)، وما أثير بشأنها من اتهامات بالفساد وإهدار للمال العام، من بين الأسباب الكامنة الهامة التي أوغرت الصدور تجاه النظام السابق ورموزه ومهدت لقيام الثورة، ولكن الأمر لم يكن قاصراً على الغاز الطبيعة فقط، ولكن يمتد ليطال العديد من الشروط المجحفة التي تضمنتها اتفاقات استغلال البترول وغيره من الثروات الطبيعية.

ومن بين تلك الشروط التزام قطاع البترول المصري بسداد قيمة رسوم الإتاوات (والتي تصل الي10% من قيمة الإنتاج)، وكذلك ضريبة الدخل المقررة على صافي الربح بموجب القانون رقم91 لسنة 2005 (بنسبة40،55%)، نيابة عن شركات البترول الأجنبية المتعاقد معها، وقدَّر الخبراء أن تعديل هذه الشروط يمكن أن يوفر للدولة حوالي 13 مليار دولار سنوياً (جريدة الأهرام المصرية – –12/9/2012 العدد 45936).

يضاف إلى ذلك أن اتفاقات استغلال البترول في مصر منذ السبعينات تقوم على نموذج عقود المشاركة في الإنتاج (بجوار هذا النموذج يوجد نموذج عقود الامتياز، ونموذج عقود الخدمة الفنية بأنواعه، ونموذج المشروعات المشتركة، ونموذج اتفاقات الإنتاج المبكر)، حيث ينقسم ما تحصل عليه الشركة الأجنبية من الإنتاج المحقق إلى قسمين: الأول منهما هو المخصَّص لاسترداد النفقات والمصروفات التي

قامت الشركة الأجنبية بإنفاقها لتحقيق الإنتاج، والثاني منهما هو الجزء المخصَّص كأرباح للشركة عن أعمالها واستثماراتها، وعلى رغم الارتفاع الكبير في المستويات العالمية لأسعار البترول عما كان عليه في السبعينات إلا أن الاتفاقات المصرية لم تعدِّل الأمر الذي أضاع على البلاد مبالغ هائلة من الأرباح التي استأثرت بها للشركات الأجنبية، هذا في الوقت الذي استمرت فيه الدولة في دفع الضريبة والإتاوة نيابة عن تلك الشركات، بل اضطرت الدولة إلى شراء حصة الشركات الأجنبية بالأسعار العالمية لمواجهة مشكلة العجز في الوقود، أي أن الدولة تستورد بترولها المنتج من أرضها، وهذا الأمر كبَّد الدولة مبالغ وخسائر طائلة بالعملة الصعبة التي هي في أمس الحاجة إليها.

لذا لم يكن من الغريب أن يكون تعديل شروط هذه الاتفاقيات على قائمة الأولويات الواجب التعجيل بها بعد نجاح الثورة، خاصة وأن هناك العديد من الدول الأخرى المنتجة للبترول تتبع – من حيث المبدأ – ذات النموذج، وتعمل فيها ذات الشركات ولكن بشروط أفضل وأكثر تحقيقاً لمصلحة الدولة، وبالطبع لم يكن هذا التعديل بالأمر الهيِّن نظراً لتعلقه بالتزامات عقدتها الدولة على نفسها بمقتضى ما أبرمته من اتفاقات وعقود دولية، ونظراً لأن أي فسخ لهذه العقود دونما أسباب قانونية جدية من شأنه أن يعرِّض الدولة لدفع تعويضات لا قبل لها بها.

وبالفعل بدأ التغيير وتم اتخاذ ما يلي:

- وقف ضخ الغاز لإسرائيل.
- عدم قيام الدولة بالتجديد التلقائي للاتفاقات القديمة التي انتهت آجالها إلا في الحالات التي يتم فيها ضخ تكنولوجيا جديدة، وطبقاً لسياسة شفافة (مثال: عدم مد عقد تنمية بدر1 مع شركة شل العالمية، والاستحواذ على العائد بالكامل لصالح الهيئة العامة للبترول).
- تمت دراسة تغيير الشروط بالنسبة للمزايدات العالمية الجديدة التي سيتم طرحها، بحيث يتم الربط بين الإيراد محسوباً بالأسعار العالمية، وبين المصروفات التي

تم إنفاقها، الأمر الذي سيؤدي إلى ارتفاع كبير في نصيب الدولة عما كان عليه من قبل [1].

- تم التوقيع على 25 اتفاقية جديدة بعد مزايدة عالمية مع التركيز على المناطق الحدودية، وفي المياه العميقة في البحر الأبيض المتوسط.
- تم طرح المناطق منخفضة المخاطر على الشركتين الوطنيتين فقط (مثال: منطقة طائر البحر).

المطلب الثامن

وقف برنامج الخصخصة وإحياء دور قطاع الأعمال العام

من النقاط الإيجابية التي يمكن أن تحسب للثورة في – رأينا – وقف برنامج الخصخصة الذي تبناه النظام في عهد الرئيس السابق محمد حسني مبارك، والذي تمت إدانته على مستويات عدة:

- على المستوى الشعبي، حيث كان سبباً في تسريح أعدادٍ كبيرةٍ من العاملين لقاء مقابلٍ هزيلٍ، خاصة وأن غالبيتهم لم يعد له مكان في سوق العمل المكتظ أصلاً بجيوش العاطلين.
- وعلى المستوى الإعلامي، حيث تواترت الأخبار والقصص المثيرة عن حالات فجَّة شهدها برنامج الخصخصة.
- وعلى المستوى القضائي، حيث صدر أكثر من حكم نهائي ببطلان عقود خصخصة بيعت بمقتضاها شركات قطاع أعمال عام للقطاع الخاص.

(1) وهناك رأى آخر فيما يخص هذه التعديلات ، انظر: د. رفيق حبيب: «الرئيس ومشروع النهضة – تقييم استراتيجي»، يونيو 2013، بدون ناشر، ص.13.

المطلب التاسع

كسر الاحتكارات والوقف النسبي لنزيف الفساد

يُعدُّ كسر الاحتكارات والوقف النسبي لنزيف الفساد – في رأينا – من أهم الايجابيات التي أفرزتها الثورة، فلا شك أن نجاح الثورة قضى على السيطرة التي كان يتمتع بها نفر محدود من كبار رجال الأعمال (المصريين وغير المصريين) وأسرهم وأتباعهم في العديد من قطاعات الاقتصاد المصري، وذلك في إطار منظومة التحالف بين السلطة ورأس المال، الأمر الذي كان مثار انتقادات مريرة، بل محل فضائح ومحاكمات قبل قيام الثورة وبعدها، ولا شك أن ذلك سيفتح المجال للقطاع الخاص الذي كان يعاني من وجود هذه الاحتكارات.

النتائج والخاتمة

انصبَّ موضوع هذا البحث على دراسة أهم الإبعاد الاقتصادية للثورة المصرية في الخامس والعشرين من يناير 2011، في مقارنة بين الأوضاع التي سادت قبل قيام الثورة، وتلك التي استجدت بعدها (وبالتحديد الفترة من 2005 حتى الربع الأول من 2013). وتتمثل أهم النتائج التي أمكن استخلاصها في ما يلي:

- يصعب إطلاق أحكام موضوعية نهائية على الأداء الاقتصادي خلال فترة زمنية قصيرة على هذا النحو.
- إن أي تقييم موضوعي للتغيرات السلبية التي لحقت بمؤشرات الاقتصاد الكلي يتعين أن يضع في اعتباره مدى عمق الهزة العنيفة التي تعرض لها الاقتصاد (والمجتمع ككل) المصري في أعقاب حدث تاريخي بقدر ثورة 25 يناير.
- العديد من النتائج السلبية التي تحملها بعض المؤشرات الاقتصادية السلبية لفترة ما بعد الثورة، لم تكن إلا امتداداً وتواصلاً لذات الاتجاه الذي كان سائداً قبل الثورة، ويعد نتاجاً طبيعياً لأخطاء وسلبيات السياسات الاقتصادية والاجتماعية المتبعة في فترة ما قبل الثورة.
- فرضت الظروف والأحداث الملتهبة المتوالية، والتي لم تنقطع طوال هذه الفترة، أن يغلب على منهج الإدارة الاقتصادية خلال تلك الفترة أسلوب إدارة ومواجهة الأزمات الآنية المتلاحقة.
- رغم وجود العديد من المؤشرات الاقتصادية السلبية إلا إن الفترة لم تخل أيضاً من العديد من المظاهر الاقتصادية الإيجابية، بل تعكس الاستجابة للعديد من المطالب الجماهيرية المصاحبة للثورة.
- العديد من الأسباب الاقتصادية الكامنة التي مهدت للثورة لا تزال قائمة وفاعلة وتوفر مناخاً مواتياً لانتفاضات شعبية محتملة.
- يمثل الاستقرار السياسي والأمني أولوية مطلقة لأي عملية تنمية حقيقية، وحتى المظاهر الإيجابية التي تم رصدها لن تؤتي ثمارها إلا بتوافر حد أدنى من الاستقرار.

المـراجـع:

المراجع العربية:

- د. محمد دويدار: «الحركة العامة للاقتصاد في ربع قرن – رؤية إستراتيجية– بين التبعية واقتصاد تجارة الشنطة»، دار نشر سطور الجديدة ، القاهرة ، 2010.
- د. عبد الخالق فاروق: مأزق الاقتصاد المصري وكيفية الخروج منه، دار الثقافة الجديدة، القاهرة، 2013.
- د. أشرف العربي: الربيع العربي: مقاربة اقتصادية لفهم الدوافع واستخلاص الدروس، المعهد العربي للتخطيط، المنتدى الإقليمي حو « اقتصاديات الربيع العربي» ، البحر الميت – المملكة الأردنية الهاشمية 18–17 ديسمبر 2012.
- د. بهجت قرني وآخرون: «الربيع العربي في مصر– الثورة وما بعدها» ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص.–61 83.
- د. إبراهيم العيسوى: «الآفاق المستقبلية لتحقيق العدالة والتنمية في اقتصاد العالم العربي: حالة مصر»، المعهد العربي للتخطيط ، المنتدى الإقليمي حول «اقتصاديات الربيع العربي، البحر الميت – المملكة الأردنية الهاشمية 18–17 ديسمبر 2012، خاصة الصفحات 50–45.
- المركز المصري للدراسات الاقتصادية: «الاقتصاد المصري ، التحديات الحالية والرؤية المستقبلية».
- البنك المركزي المصري – المجلة الاقتصادية – المجلد الثالث والخمسون – العدد الثالث – ص.65.
- موقع البنك المركز المصريwww.cbe.org.eg
- البنك المركزي المصري – المجلة الاقتصادية – المجلد الثالث والخمسون – العدد الثالث – ص.89.

- حمد يوسف أحمد ونيفين مسعد (تحرير) وآخرون:حال الأمة العربية –2012 –2013 مستقبل التغيير في الوطن العربي– مخاطر داهمة ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2013 ، ص.280–263 .
- دراسة حديثة لبنك HSBC قدرت خسائر الناتج المحلى الإجمالي لدول الربيع العربي (مصر وتونس وليبيا والبحرين وسوريا والأردن ولبنان) في الفترة 2014–1011 بحوالي 800 بليون دولار.
- د. هنرى عزام : "الربيع العربي في حاجة إلى ثورة اقتصادية"، الاقتصادية، العدد 6545 في 11/9/2011.
- د. محمد دويدار: مقترح بشأن الأبعاد الاقتصادية في دستور الثورة المصرية

www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=263710

- أحمد السيد النجار(تحرير): «إنقاذ الاقتصاد المصري – نحو برنامج اقتصادي بديل»، أعمال مؤتمر المستقبل الاقتصادي والاجتماعي لمصر، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة 2013.
- د. رفيق حبيب: «الرئيس ومشروع النهضة – تقييم استراتيجي»، يونيو 2013، بدون ناشر، ص13.

المراجع الأجنبية:

- Ahmed Farouk Ghoneim.(2013).- Prospects for Egypt's integration in the world economy after the 25th of January revolution: A political economy perspective 23, in The Arab Spring: Implications for Economic Integration, Edited by Michael Gasiorek, Centre for Economic Policy Research and Forum Euro-méditerranéen des Instituts de Sciences Économiques, 2013, pp.2427-.
- Theodore S. Greeberg, Linda M.Samuel, Wingate Grant, Larissa Gray: Stolen Asset Recovery: A Good Practices Guide For Non-Conviction Based Asset Forfeiture, STAR, World Bank Publications, 2009, p.1
- Stolen Assets Recovery Initiative (STAR)
- Emile van der Does de Willebois, Emily M. HalterRobert, A. HarrisonJi Won Park, J.C. Sharman: The Puppet Masters: How the Corrupt Use Legal Structures to Hide Stolen Assets and What to do About It, World bank Publications, 2011
- Jean-Pierre Brun, Clive Scott Kevin M. Stephenson, Larissa Gray: Asset Recovery Handbook: A Guide for Practitioners, World bank Publications, 2011
- Evin M. Stephenson, Ric Power, Larissa Gray, Jean-Pierre Brun, Gabriele Dunker, Melissa Panjer Barriers to Asset Recovery: An Analysis of the Key Barriers and Recommendations for Action, World bank Publications, 2011
- S&P Capital 1Q, McGraw Hill Financial, Global Sovereign Report, Credit Risk Report, Different Reports
- Aisen, A. and Veiga, F.J. (2011). ―How Does Political Instability Affect Economic Growth?‖, *IMF Working Papers*, WP/1112/.
- Burke, P.J., and Leigh, A. (2010). ―Do Output Contractions Trigger Democratic Change?‖, *American Economic Journal:*

Macroeconomics, Vol. 2(4), pp. 124–57.

- Credit Suisse Research Institute. (2011). —From Spring to Revival: Regime Change and Economic Transformationǁ, pp. 10–14.
- Freund, C., and Jaud, M. (2013). —Regime Change
- Democracy and Growthǁ, CEPR Discussion Paper 9282.
- Padamja Khandelwal and Agustín Roitman.(2013).- The Economics of Political Transitions: Implications for the Arab Spring, IMF Working Paper WP/1369/, p.10
- Oliver Masetti, Kevin Körner, Magdalena Forster and Jacob Friedman, Frankfurt am Main.(2013).- Arab Spring (2013): Two Years of Arab Spring, Consensus Economics, 21 October 2013, www.consensuseconomics.com
- Asa Fitch.(2013).- Arab Spring Puts $ 800 Billion Damper on Middle East Economics, Wall Street Journal, Europe Edition, October 10, 2013.
- Heba Talla Atef Sayed Emam : Monetary and Fiscal Policies Post 25th January Revolution: Fighters against Windmills, First Graduate Conference: Egypt in the Arab Spring: Perspectives from Economics and Democratization Studies, London School of Economics, London, 28 September 2012
- Mohamed EL-ERIAN: Anyone Following Egypt Needs To Keep An Eye On One Useful Measure, And It's Not The Stock Market, Business Insider, Jul.3, 2013, http://www.businessinsider.com
- By Riad al Khouri.(2013).- Economic Dimensions Of The Arab Spring, Foreign Policy Research Institute, E-Notes, June 2013.

الموضـــوع	الصفحة
مقـدمـة	343
المبحث الأول – الأسباب الاقتصادية المؤدية للثورة	345
المطلب الأول: أهم الأسباب الاقتصادية والاجتماعية الكامنة التي هيأت للقيام بالثورة	346
المطلب الثاني: أهم الأسباب السياسية الكامنة التي هيأت للقيام بالثورة	349
المطلب الثالث: أهم الأسباب المباشرة لقيام الثورة ونجاحها	350
المبحث الثاني: أهم المؤشرات الاقتصادية لفترة ما بعد الثورة	352
المطلب الأول: المؤشرات الاقتصادية الكلية	352
أولاً: المؤشرات الاقتصادية الداخلية	353
ثانياً: مؤشرات ميزان المدفوعات	355
المطلب الثاني: أهم دلالات المؤشرات الاقتصادية	359
المطلب الثالث: حدود ومدى المسؤولية عن المؤشرات الاقتصادية السلبية خلال فترة ما بعد الثورة	365
المبحث الثالث: بعض المظاهر الاقتصادية الإيجابية في فترة ما بعد الثورة	367
المطلب الأول: وجود رؤى متعددة لنموذج تنمية مختلف	369
المطلب الثاني: الجوانب الاقتصادية والاجتماعية فى دستور ٢٠١٢	371
المطلب الثالث: التعديلات الجوهرية لضريبة الدخل استجابة لاعتبارات العدالة	375
أ- تعديل الشرائح والأسعار	376
ب- تعديل قواعد العفو الضريبي	377
ج- تعديل شروط الإعفاء الخاص بالأرباح التي تتحقق من المشروعات الجديدة المنشأة بتمويل من الصندوق الاجتماعي	378
د- تعديل شروط إعفاء أصحاب المهن الحرة المقيدين كأعضاء عاملين في نقابات مهنية في مجال تخصصهم	378
هـ - تعديل قواعد فرض الضريبة بسعر ٢،٥٪ على التصرفات العقارية المبنية أو الأراضي داخل كردون المدن	379
المطلب الرابع: تحسين أوضاع العاملين	379
المطلب الخامس: تبني مشروعات قومية عملاقة	381

الموضـــوع	الصفحة
المطلب السادس: تأكيد التوجه للتوسع في المعاملات والأدوات المالية والمصرفية الإسلامية	385
المطلب السابع: تعديل شروط اتفاقيات استغلال الثروات الطبيعية	386
المطلب الثامن: وقف برنامج الخصخصة وإحياء دور قطاع الأعمال العام	388
المطلب التاسع: كسر الاحتكارات والوقف النسبي لنزيف الفساد	389
النتائج والخاتمة	390
المراجع العربية	391
المراجع الأجنبية	393